# الكهرجالات المصرية

## ١٨٣٠-١٨٧٩م

د. جمال عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم (*)

**مقدمة:**

اهتمت الحكومة في مصر ببناء الكهرجالات في مناطق وجهات عدة من البلاد، وذلك لإنتاج وتوفير البارود اللازم لأغراضها العسكرية والاقتصادية والمعمارية المختلفة. وقد قامت الحكومة بأجراء ما يلزم لها من أعمال الصيانة والترميم وغير ذلك. في الوقت نفسه، اهتمت بتوفير الآلات والأدوات والمواد الخام اللازمة لعملية الانتاج. كما عملت على توفير مصادر الطاقة اللازمة لإدارة أشغالها ، وقد وفرت كل ذلك عن طريق الشراء من السوق المحلى حسب الشروط والمواصفات اللازمة، وبالتراضي مع الأهالي.

وكانت الحكومة في كثير من السنوات ولحاجتها إلى المال. قد منحت إدارة بعض الكهرجالات إلى الملتزمين، والذين تراكمت عليهم الكثير من أموال الالتزام. ولذلك قامت حكومة إسماعيل باشا( ١٨٦٣-١٨٧٩م) بإلغاء التزام الكهرجالات، ونقل إدارتها بالكامل إلى الحكومة. و تعيين الجهاز الإداري اللازم لها من أبناء البلاد.

واهتمت الحكومة بتجارة البارود وإنتاجه، فحددت أنواعه وأسعاره وأسواقه، وحددت الشروط والقواعد للمشتغلين في تجارته. وتصدت للمخالفين، فمنعت استخدام بارود الصيد داخل القرى ، كما منعت أيضاً الأجزخانات – الصيدليات- المملوكة للأجانب من استيراد ملح البارود من الخارج. وقاومت الحكومة كذلك عمليات تهريب البارود, ونجحت في ضبط الكثير منه, وتعاملت مع المضبوطات وفق إجراءات إدارية معلنة، فنجحت بذلك في حماية إنتاج الكهرجالات، وكذلك حماية أمن وسلامة البلاد.

أما عن الفترة الزمنية للبحث فتبدأ من عام ١٨٣٠م وهو العام الذى بدأ فيه محمد علي باشا ببناء أول كهرجلة لإنتاج واستخراج البارود. وانتهى البحث بعام ١٨٧٩م وهو نهاية حكم اسماعيل باشا, والذى نجح خلال مدة حكمه من إعادة وتنظيم إدارتها , والحفاظ على إنتاجها.

(*) قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة سوهاج

ويتناول البحث موضوع الكهرجالات المصرية ١٨٣٠- ١٨٧٩م، من خلال عدة محاور على النحو التالي: أولاً: إنشاء وتجديد الكهرجالات، ثانياً: إدارة مصلحة الكهرجالات، ثالثاً: مصلحة الكهرجالات وتجارة البارود، رابعاً: جهود الحكومة في مجال ضبط البارود المهرب.

ويهدف البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات من أهمها: ما المقصود بالكهرجالات، وكم يبلغ عددها، وأين تقع؟ وما أهميتها للحكومة؟. وما أهم أنواع الأخشاب الصالحة لإنتاج البارود؟, وما أهم الحيوانات التي اعتمدت عليها الكهرجالات في أشغالها، وما وظائفها؟. وما جهود الحكومة في بناء وترميم وصيانة الكهرجالات ومخازنها؟. وما أهمية كهرجلة طرة؟. ومتى تأسست مصلحة الكهرجالات؟ وممن يتكون الجهاز الإداري لمصلحة الكهرجالات ؟. وهل اهتمت الحكومة بتجارة بارود الصيد؟ وما النتائج المترتبة على استخدامه؟. وكيف تم ضبط ملح بارود الأجزخانات الأجنبية؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على إنتاجها المحلي من البارود؟. وما جهود الحكومة في مجال مقاومة عمليات التهريب؟, وما أهم حيل المهربين؟. وهل نجحت الكهرجالات في تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من البارود؟, وما الدليل على ذلك؟.

واعتمد البحث بدرجة كبيرة على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية والمتمثلة في: وثائق ديوان الداخلية، وديوان جلالة الملك، وديوان خديوي، ودفاتر معية سنية، وديوان مجلس خصوصي، وسجلات ديوان معية سنية، وكذلك محافظ مجلس ملكية، ومحافظ أبحاث، ومحافظ وقائع مصرية، كما استفاد الباحث من بعض الدوريات وخاصة جريدة الوقائع المصرية، التي أمدت البحث بالكثير من المعلومات.

**والله ولي التوفيق**

**أولاً: إنشاء وتجديد الكهرجالات:**

يقصد بالكهرجالات: هي الورش الخاصة بإنتاج وصناعة البارود الخام[١]. وقد اهتمت حكومة محمد علي باشا( ١٨٠٥- ١٨٤٨م) ببناء تلك الورش والمعامل لتوفير حاجاتها من البارود اللازم للأغراض الحربية والمعمارية وغيرها. فقامت ببناء عدة كهرجالات في مناطق متعددة من البلاد. ويبدو أنها كانت بالقرب من مناطق استخراج البارود- نترات الصوديوم-. فكانت في مديرية الجيزة عدة كهرجالات منها: كهرجلة المقياس الواقعة بجزيرة الروضة، والتي تقع ما بين الجيزة ومصر القديمة[٢]. وكذلك قامت ببناء الكهرجلة الواقعة بالقرب من دير العدوية، والمعروفة باسم كهرجلة "مصر القديمة"[٣]. وتم أيضاً بناء كهرجلة أخرى في البدرشين التابعة لمديرية الجيزة[٤]. كما قامت كذلك ببناء كهرجلة أخرى فى "طرة"[٥]. وفى عام ١٢٦٦هـ - ١٨٥٠م قامت حكومة عباس باشا الأول ببناء كهرجلة القصر العيني[٦].

وامتدت جهود حكومة محمد علي لبناء كهرجلتين في مدينة الفيوم وهما: كهرجلة البهنساوية وكهرجلة الشمسية[٧]. كما قامت أيضاً ببناء كهرجلة بناحية

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل مسلسل رقم س/٧/٣٣/١، أمر بختم محمد توفيق باشا إلى الداخلية ، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٧هـ- ١٩ يوليو ١٨٧٠م، ص١٦٦.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٥٩، وثيقة رقم ٢٣٧، خطاب مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، بتاريخ ١١ صفر ١٢٤٥هـ- ١٢ أغسطس ١٨٢٩م، ص٣٣.

(٣) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية، دفتر رقم ٥٤، وثيقة رقم ١١٣، أمر من الجناب العالي إلى ناظر الجهادية، بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٤٨هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٣٢م، ص٢٩.

(٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ١٠٣، حوادث مجلس المشورة، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٤٥هـ- ٢٤ يناير ١٨٣٠م.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٥/٥٥/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٨٧هـ- ١٩ يونيو ١٨٧٠م، ص١٦٧.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان جلالة الملك، سجلات أوامر سنية صادرة، سجل مسلسل رقم س/١١/٢٠/٥، أمر عالٍ إلى محافظ مصر، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٦٦هـ- ٢٥ مارس ١٨٥٠م، ص١٧.

(٧) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٧، حوادث مجلس مشورة مصر، بتاريخ ١٢ ربيع ثان ١٢٤٥هـ - ١١ أكتوبر ١٨٢٩م.

"الأشمونيين"، الواقعة بملوى التابعة لمديرية المنيا[١]. وقد عُرفت تلك الكهرجلة بإنتاج نوع من البارود يُعرف باسم "البارود الشمسى"[٢].

ولم يقتصر إنشاء الكهرجالات على مديريات مصر الوسطى فقط، بل قامت الحكومة ببناء عدة كهرجالات فى مديريات الوجه القبلي. فقامت ببناء كهرجلة في مدينة قفط، التابعة لمديرية قنا، وقد عرفت باسم كهرجلة "قفط"[٣]. وأخرى في مدينة الأقصر عرفت باسم كهرجلة "الكرنك"[٤]. وثالثة بناحية "دندرة"، التابعة لمديرية أسوان، وقد عرفت باسم كهرجلة "دندرة"[٥]. هذا بخلاف كهرجلة الشيخ عبادة التابعة لمديرية المنيا وبني مزار ، وكهرجلة المنشاة التابعة لمديرية جرجا[٦]. جرجا[٦].

والجدير بالذكر: أن الحكومة لم تقوم ببناء أي كهرجلة في جهة "الرمل" بمحافظة الإسكندرية. وكانت حكومة إسماعيل باشا، قد ذهبت تستعلم عن الكهرجالات، وخاصة في الإسكندرية، وذلك لكثرة البارود الوارد والصادر من المدينة. ولكن جاء رد ديوان عموم الجمارك "بأنه لا يوجد كهرجلة بتلك الناحية"، وأن البارود الوارد إلى المدينة كان من الخارج[٧]. وقد بلغ عدد الكهرجالات التي تم

(١) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٨٥، وثيقة رقم ٣٧، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى حسين أغا مأمور ملوي، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٤٨هـ- ١١ أغسطس ١٨٣٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، صورة ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٩.

(٣) نفسه، سجلات صادر دواوين، سجل مسلسل رقم س/٧/٢/١١، وثيقة رقم ٣١٢, جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ٤ يونيو ١٨٧٢م، ص١٠٤.

(٤) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، صورة ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ١٤ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٩.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢١/١/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٠ إبريل ١٨٦٣م، ص٣٧.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٩.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٨هـ- ٩ يناير ١٨٧٢م، ص٩٥.

تم بناؤها حتى عام ١٢٨٠هـ - ١٨٦٣م، عدد أحد عشر كهرجلة، وذلك لإنتاج البارود بمختلف أنواعه[١]. منها ثمان كهرجالات بأقاليم الوجه القبلي[٢].

وكما اهتمت الحكومة ببناء الكهرجالات بمختلف النواحي والجهات، اهتمت كذلك بعمليات الصيانة والترميم والعمارة اللازمة لها، حفاظاً لها من التلف، حتى تقوم بدورها المنوط بها في إنتاج البارود. فقامت حكومة محمد علي باشا، على سبيل المثال: بزيادة عدد الدواليب المخصصة لإنتاج البارود في كهرجلة "المقياس بالروضة"، من عدد تسعة دواليب إلى أحد عشر دولاب، كما قامت بتوفير الآلات والأدوات اللازمة لها. وقد بلغت تكاليف تلك العمارة حسب المقايسة التي قدمها ديوان الأبنية مبلغ - ٣٠٠ كيس – ١٥٠.٠٠٠ قرش[٣].

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة –عباس باشا الأول- على توفير العمال والبنائين اللازمين لبناء كهرجلة القصر العيني من أبناء البلاد[٤]. ولكثرة الأشغال وصعوبتها هرب بعض العمال من العمل بالكهرجلة المذكورة. ولحل تلك المشكلة لجأت الحكومة إلى عدة إجراءات منها: طلب عمال وبنائين جدد، وزيادة أعدادهم بالكهرجلة، من عمال مديرية الجيزة ومديرية القليوبية، وذلك ليحلوا محل العمال الهاربين، وكذلك تحديد ساعات العمل وذلك عن طريق المناوبة في العمل فيما بينهم، وذلك لمنع تكرار حوادث الهروب، مما عرضها إلى تعطيل أعمالها[٥].

وتمشياً مع سياسة الحكومة في الاعتماد في أشغالها على العمال من أبناء البلاد. استخدمت الحكومة بنائين البدرشين في أعمال الصيانة اللازمة لكهرجلة البدرشين. فدعت على سبيل المثال: أحد البنائين الذين كانوا يعملون في عمارة

(١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ كهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي، وثيقة رقم ١٢٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٠هـ ١٠ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١٢٣.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للنظارة، سجل مسلسل رقم ل/١٠/٢٤/٣١، أمر كريم وارد للداخلية، بتاريخ ٢١ ربيع ثان ١٢٨٧هـ ٢١ يوليو ١٨٧٠م، ص١٣.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢، ملف بارود خانة، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٥هـ ٢٨ أغسطس ١٨٢٩م.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل سجل مسلسل رقم س/٢٤/٨/١، وثيقة رقم ٢٩٩، جواب من المعية إلى ديوان المدارس، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٦٦هـ ١٠ سبتمبر ١٨٥٠م، ص١٢٧.

(٥) نفسه، سجلات صادر الإفادات إلى الأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢/١٠/١، جواب من المعية إلى مديرية الجيزة و أطفيح، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٦٦هـ ٢٩ أغسطس ١٨٥٠م، ص١٩١.

ومباني شبرا الأميرية، ويدعي سيد أحمد، إلى العمل في عمارة وصيانة معمل البارود الخاص بالكهرجلة المذكورة[١].

ولم يقتصر استخدام الحكومة في عمليات الإنشاء والعمارة على العمال والبنائين من أهالي البلاد فقط. بل استخدمت كذلك المهندسين المصريين التابعين لديوان الأبنية الأميرية، في بناء الكهرجالات. فانتدبت على سبيل المثال: مهندساً من ديوان الأبنية، وذلك للإشراف على بناء عمارة كهرجلة "الأشمونيين، الواقعة بجهة ملوى التابعة لمديرية المنيا، وذلك لبناء معمل البارود الشمسي بها، وتحديد موقع وأماكن دواليب العمل والسواقي بها، و كذلك مخازن نشر البارود وغير ذلك[٢].

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بمراقبة عمليات البناء وذلك بتعيين بعض المشرفين والملاحظين لكافة تلك عمليات الخاصة بإنشاء الدواليب والآلات المستخدمة في ورشها، وذلك من خلال تعيين ناظراً من ديوان الجهادية. واشترطت الحكومة في هذا الناظر المشرف، أن يكون من ذوي الخبرة فى هذا المجال، وقد حددت الحكومة أجرة يومية للناظر المشرف تُقدر بمبلغ ثلاثة قروش[٣]. وقد اهتمت الحكومة أيضاً بتحديد وتقدير أجرة الأنفار العاملين -الشغالين- في أشغال الكهرجالات، تقديراً صحيحاً، وذلك على حسب أجرة الشغالين في الخارج في غير المباني الحكومية[٤]. أي أن الحكومة صرفت أجرة هؤلاء حسب المقرر في سوق العمل المحلي.

وأولت حكومة محمد علي اهتماماً بالغاً بعمارة وإصلاح كهرجلة "البدرشين"، والتي تُعد للحكومة ركناً مهماً جداً للبارود الخاص بالمهمات الحربية. فكلفت الحكومة حسن بك مأمور الجيزة، بالكشف عن مبانيها ومدي سلامتها, والقيام بعمل الترميمات وأعمال الصيانة اللازمة لها ، وذلك بتوفير الطوب و شراء

(١) نفسه، سجلات صادر الدواوين والجفالك، سجل مسلسل رقم س/١٢٧/٢/١، وثيقة رقم ٧٩، جواب من المعية إلى مفتش المباني، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٦٦هـ- ٢ يوليه ١٨٥٠م، ص١٢٤.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم٣١٦، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٨هـ- ٢٤ يونيو ١٨٣٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي), سجل رقم ٧٧٠، وثيقة رقم ١٥٧، خطاب من المجلس العالي إلى سليمان أفندي ناظر البارود خانة، بتاريخ ٦ محرم ١٢٤٦هـ- ٢٧ يونيو ١٨٣٠م، ص٣.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ كهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي، وثيقة رقم ١٢٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٠هـ- ١٠ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١٢٣.

البوص اللازم لحرق الطوب، من مديريات الوجه القبلي، وقد بلغت تكاليف تلك العمارة مبلغ ١٩٤٠٠ قرش[١].

ولم تقتصر أعمال الترميم والصيانة عند هذا الحد. فطالبت نظارة الجهادية والبحرية، الحكومة بإجراء بعض أعمال الصيانة بورشة بارود "طرة"[٢]. وقد استجابت الحكومة لهذا الطلب، وقامت بتعيين أحد الذوات للإشراف على تلك العملية[٣]. وقد بلغت على سبيل المثال: تكاليف أعمال الصيانة والترميم لتلك الورشة, في إحدى السنوات مبلغ ٧٤٠٠ قرش[٤].

وقد أولت الحكومة ايضاً كهرجلة "طرة" عناية واهتماماً خاصاً, حيث لم تكن كهرجلة لإنتاج البارود فقط, بل كانت ورشة تعليمية، لتعليم الكثير من أبناء البلاد العربية المجاورة. وخاصة في صناعة النجارة الخاصة بصناعة البارود. فاستقبلت الكهرجلة ثلاثة من النجارين المغاربة، لتعليمهم فن صناعة البارود[٥]. وفي العام التالي وبناءً على طلب ورغبة سلطان المغرب( سلطان المغرب السلطان محمد الرابع ١٨٧٣-١٨٩٤م), قبلت الكهرجلة عدد اثنين من النجارين المغاربة، لتعليمهما أيضاً الصناعة ذاتها، ليبلغ بذلك عدد النجارين المغاربة خمسة نجارين بكهرجلة طرة، [٦]. مما يعكس مدي تقدم تلك الصناعة في مصر, ومدي انعكاسها على المحيط المجاور لها من البلاد العربية.

وذهبت حكومة إسماعيل باشا إلى منحنى آخر في أعمال الصيانة والترميم. حيث اعتمدت على المقاولين الأجانب في أشغالها. فعهدت إلى الخواجة "سيمون سركس" -Simon Serkis-، إلى القيام بأعمال الصيانة اللازمة

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس ملكية، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ١٠٣، أمر من الجناب العالي إلى حسن بك مأمور الجيزة، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٠هـ- ٢٥ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٤/٨/١١، صورة قرار صادر للداخلية، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٨٧هـ- ١٥ يونيو ١٨٧٠م، ص٩٦.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١٠/١/١، وثيقة رقم ٩٤، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٧٤هـ- ٢٤ مايو ١٨٥٨م، ص١٦٣.

(٤) نفسه، سجل رقم س/٤٢/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٨٧هـ- ١٩ يونيو ١٨٧٠م، ص١٦٧.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد دواوين العموم ، سجل مسلسل رقم ل/١٢/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٤هـ- ١٤ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٨.

(٦) نفسه، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/١٠/٥/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٨٤هـ- ٨ فبراير ١٨٦٨م، ص٣١.

لكهرجلة القصر العيني[١]. بتكلفة بلغت حسب تقدير الخواجة مبلغ ٣٧٧٢٦ قرشا[٢]. كما قام الخواجة المذكور أيضاً بأعمال الترميم والصيانة لكهرجلة "قفط"، بتكلفة بلغت ١١٢٨٦ قرشا[٣]. وهكذا اعتمدت حكومة محمد على في جميع أشغال الكهرجالات من أعمال الإنشاء والبناء والصيانة والترميم, على أبناء البلاد من البنائين والأنفار والمهندسين وغيرهم من المشرفين, وقصرت كافة تلك الأعمال على أهالي البلاد. بينما اعتمدت حكومة الخديو إسماعيل في تلك الأشغال على المقاولين الأجانب.

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بصيانة مخازن الكهرجالات في مختلف النواحي والجهات، وخاصة بعد تعرض بعضها للتلف. حيث غرقت بعض المخازن واصيبت جدرانها بنشع أو تسرب المياه إليها، نتيجة فيضان النيل عام ١٢٨٢هـ-١٨٦٥م، وكذلك عام ١٢٨٥هـ-١٨٦٨م، فرأت الحكومة ضرورة صيانة كافة مخازن الكهرجالات. وقد بلغت تكاليف تلك العملية مبلغ -١١٠٩ كيس- ٥٥٤.٥٠٠ قرش[٤].

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة ببناء عدة مخازن جديدة لتخزين البارود. فقامت على سبيل المثال: ببناء مخزن لكهرجلة "مصر القديمة", وقد بلغت تكاليف الإنشاء مبلغ ٣١١٣٠٥ قرش[٥]. ولخطورة تلك المخازن وما تحويه من مواد قابلة للانفجار والاشتعال, طالبت الحكومة كافة المحافظات والمديريات بتخصيص أماكن مخصوصة ومحددة لبناء تلك المخازن، وأن تقوم تلك المديريات والمحافظات بتولي عملية سداد الأموال و الصرف منها للتجار وطائفة الحجارين, الذين يقومون

(١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/٨/٢/١١، وثيقة رقم ٢١٠، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٩٠هـ- ٢٨ إبريل ١٨٧٣م، ص٧٦.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس، سجل مسلسل رقم ل/١٢/٣١/٣١، خطاب وارد من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٩هـ- ٢١ مارس ١٨٧٢م، ص١٠.

(٣) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/١٣/٣١/٣١، خطاب وارد بختم المستشار للمجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٨٩هـ- ٣٠ سبتمبر ١٨٧٢م، ص١٠٤.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل سجل مسلسل رقم س/٢٥/٣/١، وثيقة رقم ٣٧، جواب بختم مهر دار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٧ محرم ١٢٩١هـ- ٢٤ فبراير ١٨٧٤م، ص٥١.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، وثيقة رقم ١٢٠، جواب من المجلس إلى الداخلية، بتاريخ ١٠ جماد أول ١٢٩٢هـ- ١٤ يونيو ١٨٧٥م، ص١٦٩.

بتوفير الأحجار ومواد البناء وغير ذلك[١]. وطالبت الحكومة تلك الجهات: أن يكون بناء تلك المخازن بعيداً عن محلات التجار وكذلك بعيداً عن محلات سكن الأهالي, وعهدت إلى الضبطيات– مراكز الشرطة- بتأمين ومراقبة تلك المخازن[٢].

ولتأمين تلك المخازن من حوادث السرقة أو تسرب النار إليها، مما يؤدى إلى حدوث حرائق وانفجارات تضر بمصلحة الحكومة والأهالي معاً. قررت الحكومة تعيين غفراً لحراسة تلك المخازن على الدوام، وخاصة التي انشئت في الإسكندرية، والتي استقبلت كميات ضخمة من البارود. ولمزيد من إجراءات الضبط و التأمين والوقاية, قررت الحكومة معاقبة الغفر المكلفين بالحراسة و كذلك أصحاب المحلات أو المخازن، عند حدوث إهمال أو تقصير منهما ينتج عنه حوادث مثل الحرائق أو الانفجارات أو السرقات[٣].

ولم تقتصر الإجراءات الوقائية على حماية مخازن الكهرجالات فقط. بل اتخذت الحكومة عدة إجراءات تأمينية ووقائية عند بناء وإنشاء الكهرجالات عموماً، مما يحفظها من نشوب الحرائق بها ولا يُعرضُها للخطر. فاشترطت الحكومة عدة شروط عند البناء منها: تخصيص مكان معين لنشر البارود بعيداً عن دواليب العمل، بما لا يقل عن مسافة ٣٠٠ ذراعاً، وأن يكون هذا المحل واسعاً، تفاديا لحدوث الحرائق، وقد طُبقت هذه الشروط الوقائية على سبيل المثال، على كهرجلة مقياس الروضة[٤] وغيرها.

وهكذا اهتمت الحكومة ببناء الكهرجالات لتوفير حاجاتها من البارود، وقد انتشرت تلك الكهرجالات في مناطق متعددة من أنحاء البلاد، وقد بلغ عددها أحد عشر كهرجلة، واهتمت الحكومة بصيانتها وترميمها، عن طريق أبناء البلاد، كما قامت ببناء وترميم مخازنها, ووضعت الشروط والقواعد الأمنية والوقائية لسلامة الكهرجالات ومخازنها, وتوفير الحماية اللازمة لها.

---

(١) نفسه، سجل رقم س/١٣/١/١١، وثيقة رقم ٢٦، جواب من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ غرة جماد ثان ١٢٩١هـ- ١٦ يوليو ١٨٧٤م، ص٤٨.

(٢) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب من المجلس إلى الداخلية، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٩١هـ- ١٠ ديسمبر ١٨٧٤م، ص٧٧.

(٣) نفسه، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/٩/٢/١١، وثيقة رقم ٧٤، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٠هـ- ٢٠ ديسمبر ١٨٧٣م، ص١٥٤.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢، ملف بارود خانة، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٥هـ- ٢٨ أغسطس ١٨٢٩م.

**- الأدوات اللازمة لعمل الكهرجالات:**

**أ-اخشاب البارود:**

اهتمت الحكومة بتوفير الأدوات اللازمة للكهرجالات لإنتاج البارود. وخاصة الأخشاب التي يتم تحويلها إلى فحم خشبي، تُستخدم في إنتاج البارود الأسود, اللازم للأسلحة البرية والبحرية[١]. وكذلك صناعة الألغام اللازمة لقطع الأحجار[٢]. وأيضاً صناعة الألعاب النارية المعروفة باسم "الشنكات"[٣]. وغير ذلك من الاستخدامات.

وكانت الكهرجالات تحتاج إلى أنواع مخصوصة من الأخشاب التي تدخل في صناعة وإنتاج البارود. وكان من أهمها حطب أشجار **الصفصاف**. وقد استعانت الحكومة بأهل الخبرة ليحددوا المناطق التي تنمو وتتركز بها أشجار الصفصاف بالبلاد. وقد انتهى عمل هؤلاء بأن الصفصاف الصالح لعمل الكهرجالات، ينتشر بنواحي متعددة منها: منطقة دمنة والمنزلة بمديرية الدقهلية ودمياط، وهو من أنواع الحطب الرقيق الصالح للبارود[٤]. وقد عينت الحكومة وخصصت العديد من رجالها، لتفقد ومعاينة أشجار الصفصاف في تلك المناطق السابقة، والإشراف على قطعها ونقلها إلى الكهرجالات. فعينت لتلك المناطق ضابط " قفوش أغاسي" – ضابط أو ملاحظ عنبر- و خمسة من القواصة –الحراس- وذلك لتسهيل وتشهيل قطع تلك الأخشاب ونقلها إلى مدينة المحروسة.

ولم تكن مناطق تركز زراعة أشجار الصفصاف السابقة، هي كل المناطق الغنية بتلك الأشجار. بل كان هناك العديد منها بأقاليم مصر الوسطى. وقد عينت الحكومة مأمورا من طرفها لتفقد الصفصاف في تلك الأقاليم لقطعها ونقل أخشابها أيضاً إلى الكهرجالات. كما توفرت تلك الأخشاب ببعض مديريات الوجه البحري، وقد عينت الحكومة خمسة من رجال القواصة- الحراس-، لتفقد ومعاينة تلك الأخشاب وتسريع عملية قطعها ونقلها[٥]. وهكذا اهتمت الحكومة بتحديد أماكن

---

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم٣٦٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٤٧هـ- ٢٥ مارس ١٨٣٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/١/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨٢هـ- ١٣ يونيو ١٨٦٥م، ص٢٦.

(٣) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٧/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الجهادية، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٣هـ- ١٤ يوليو ١٨٦٦م، ص٢٧.

(٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٣٦، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٤٨هـ- ٢ أكتوبر ١٨٣٢م.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٨٥، وثيقة رقم ١، جواب من المجلس العالي إلى ناظر البارود خانة سليمان أفندي، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٨هـ- ٣٠ نوفمبر ١٨٣٢م.

أشجار الصفصاف, وعينت لكل جهة عدد من رجالها من رجال الجهادية, لمعاينة تلك الأخشاب والوقوف على مدى صلاحيتها لإنتاج وصناعة البارود، وكذلك الإشراف على عمليات قطعها ونقلها إلى جهات الاختصاص بدون أدنى تأخير.

ولاشك أن الكهرجالات قد احتاجت في أشغالها إلى كميات ضخمة من حطب الصفصاف. فكانت على سبيل المثال: كهرجلة المقياس بالروضة وكهرجلة مصر القديمة، تحتاج سنويا إلى حوالي ٢٣٠٠٠ قنطار من حطب الصفصاف[١]. وقد قامت الحكومة على سبيل المثال: بقطع ونقل حوالي ٤٠٠ قنطاراً من حطب الصفصاف، بواسطة المراكب التي تعمل بترعة الوادي إلى قنطرة الزقازيق، ومنها إلى المحروسة عن طريق ست عقبات –مراكب-[٢].

ولم تقتصر الأخشاب اللازمة لعمل الكهرجالات على حطب أشجار الصفصاف فقط، بل استخدمت أيضاً حطب **أشجار التوت**. وحددت مواصفات هذا الحطب، فاشترطت أن يكون الحطب من الأطراف أو الفروع، وقد بلغ سعر قنطار حطب التوت مبلغ عشرة قروش[٣]. واستطاعت الحكومة توفير ما يلزم من خشب التوت، من مناطق زراعته بمديريات الوجه البحري وخاصة من مديرية الغربية[٤]. وقد تم علي سبيل المثال: قطع حوالي ٤٠٠٠ قنطار من عيدان التوت من ناحية الوادي، وتم نقلها بواسطة المراكب الموجودة بجهة بلبيس[٥]. كما تم قطع وشحن حوالي ٧٠٠ قنطار، وتم نقلها عن طريق المراكب الموجودة بترعة الوادي إلى قنطرة الزقازيق ، ومنها بواسطة المراكب المعروفة باسم "العقبات" إلى المحروسة[٦].

ولم تقتصر الأخشاب اللازمة لأشغال الكهرجالات على أخشاب حطب الصفصاف والتوت فقط. بل كان هناك نوع آخر من الأشجار تعرف باسم **أشجار "الحور"**، وهي من فصيلة أشجار الصفصاف٠ وقد طالبت الحكومة مأمور شبين بتوفير ذلك النوع من الحطب وقطعه وشحنه إلى المحروسة. وقد حددت الحكومة

---

(١) نفسه، سجل رقم ٧٩٧، وثيقة رقم ١١٣، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى ناظر الوادي، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٤٨هـ- ٩ فبراير ١٨٣٣م.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم٣٦، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٤٨هـ- ٢ أكتوبر ١٨٣٢م.

(٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٩٥، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٤٨هـ- ٢١ يونيو ١٨٣٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس ملكية، محفظة رقم ٢، وثيقة رقم ١٣٦، أمر من الجناب العالي إلى مديرية الوجه البحري، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٥١هـ- ١٠ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٥) الوقائع المصرية، العدد رقم٤٩٠، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٤٨هـ- ٢ مارس ١٨٣٣م.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٩٢، وثيقة رقم ٢١٢، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى ناظر الوادي، بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٤٨هـ- ٢٨ مارس ١٨٣٣م.

سعر شراء قنطار حطب "الحور" بمبلغ ٢٠ قرشا، إذا كانت مصاريف نقلة إلى المحروسة على ذمة التجار، أما إن تم نقلة على حساب الكهرجالات، فيتم احتساب سعر القنطار بمبلغ ١٨ قرشا[١]. ويتضح من ذلك أن سعر القنطار الفعلي من خشب الحور هو مبلغ ١٨ قرشا، وأن مصاريف أو أجرة نقلة بالمراكب إلى المحروسة تساوي قرشين فقط للقنطار. كما يتضح ارتفاع سعر قنطار خشب الحور عن سعر قنطار الصفصاف والتوت، ويبدو ذلك لارتفاع جودة تلك الأخشاب وتعدد استخداماتها في مجال إنتاج البارود.

وكانت الكهرجالات تستهلك سنويا من الأخشاب ما قيمته مبلغ – ٦١٣ كيسا – ٣٠٦٥٠٠ قرش[٢]. وقد طالبت الحكومة موظفيها ورجالها عند شراء تلك الأخشاب من الأهالي، أن يكون الشراء من الأهالي بالتراضي ، وبأسعار السوق الجارية، وبدون إجبار للأهالي على بيع أخشاب الأشجار الخاصة أو المملوكة لهم[٣].

وهكذا اهتمت الحكومة بتوفير الأخشاب اللازمة لعمل الكهرجالات وإنتاج البارود، وحددت المواصفات اللازمة في تلك الأخشاب وهي الفروع دون الأصول، واستخدمت أهل الخبرة في ذلك، كما حددت أسعار الشراء من الأهالي، بالأسعار الجارية بدون بخسهم، وبالتراضي معهم، ووفرت وسائل النقل لتلك الأخشاب من مناطق زراعتها إلى مناطق استخدامها في المحروسة وغيرها. وكانت أخشاب أشجار الصفصاف والتوت والحور تُمثل أو تشكل عصب إنتاج تلك الكهرجالات٠

**ب-حيوانات الكهرجالات:**

اعتمدت الكهرجالات في أعمالها وأشغالها اليومية على القوة الحيوانية, وذلك باستخدام العديد من الحيوانات وخاصة **"الحمير"**. فكانت كهرجلة القصر العيني تستخدم حوالي ٥٠٠ حمار[٤]. وحرصت الحكومة على توفير الحمير اللازمة للعمل, من أسواق الوجه القبلي أو الصعيد موطن هذه الحيوانات.

---

(١) نفسه، سجل رقم ٧٨٥، وثيقة رقم ٥٣، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور شربين، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٤٨هـ- ١٢ يونيو ١٨٣٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ١٠ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٠٤.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم ٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦٢.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس ملكية، محفظة رقم ٤، وثيقة رقم ١٥، أمر من الجناب العالي إلى ناظر الجهادية، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٥٢هـ- ٤ مايو ١٨٣٦م.

واشترطت عدة شروط أو مواصفات في الحمير التي سوف يتم شراؤها من الأسواق, منها: أن تكون من أنواع الذكور، ويفضل أن تكون صغيرة السن، وأن تكون صحيحة وليست مريضة أو عليلة، وأن تكون أيضاً قوية صالحة للأشغال. وعلى أساس تلك المواصفات اللازمة في الحمير، قامت الحكومة على سبيل المثال: بشراء عدد ١٦٦ جحشاً-ذكراً- من الصعيد، وشراء ٨٤ حماراً من مديريات أقاليم مصر الوسطى[١]. وكانت الكهرجلة الواحدة تحتاج لإدارتها وأشغالها إلي عدد ما بين ٥٠٠ إلى ٥٥٠ حماراً، وذلك حسب عدد دواليب وورش العمل بها[٢].

ومن ناحية أخرى، كانت **الحمير** نتيجة لكثرة الأشغال تتعرض إلى الكثير من الحوادث مما عرض الكثير منها للموت. فكان على سبيل المثال: يموت سنوياً من حمير كهرجلة القصر العيني حوالى ٢٠٠ رأسا منها ، مما عرض أشغالها إلى التعطيل والتوقف وقلة الإنتاج من البارود. ومن ناحية أخري, كانت بعض الحمير لا تصلح للعمل وذلك إما لكبر سنها أو تعرضها إلى حوادث في العمل أو إصابتها ببعض الأمراض[٣]. وعملت إدارة الكهرجالات علي التخلص من تلك الحمير التي لا تصلح للعمل، وذلك عن طريق فرزها و بيعها. فقامت كهرجلة القصر العيني على سبيل المثال: بعرض بيع ٦٨ حماراً غير صالح لأشغالها[٤].

ولم يقتصر استخدام الكهرجالات في العمل على الحمير فقط. بل استخدمت أيضاً **الثيران** في الأشغال اليومية الخاصة بها مثل: إدارة سواقي الكهرجلة والعربانة, كما كانت الثيران تقوم بحمل الأطيان المتخلفة عن أعمال الكهرجالات. وقد ضمت الكهرجلة الواحدة ما بين ٢٢ إلى ٢٥ ثوراً من الماشية للعمل بها[٥]. وحرصت الحكومة علي توفير هذا النوع من الحيوانات, فقامت على سبيل المثال بتكليف ناظر مصلحة المواشي بشراء عدد ٢٢ ثوراً إلى كهرجلة القصر العيني[٦].

---

(١) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٥٩، وثيقة رقم ١١١، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى أحمد باشا كتخدا بك، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٥هـ- ١٢ فبراير ١٨٣٠م، ص٣٤.

(٢) نفسه، سجل رقم ٧٧١، وثيقة رقم ٥٦، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى مجلس ملكية ، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٤٦هـ- ٢ سبتمبر ١٨٣٠م، ص٤٣.

(٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٨٥، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٤٥هـ- ١٧ نوفمبر ١٨٢٩م.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٧٣، وثيقة رقم ١٣٣، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى ناظر البارود خانة، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٤٦هـ- ٢ ديسمبر ١٨٣٠م.

(٥) الوقائع المصرية، العدد رقم١٥٨، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ - ٨ يوليو ١٨٣٠م.

(٦) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية، دفتر رقم ٤٧، وثيقة رقم ١٧٣، أمر من الجناب العالي العالي إلى ناظر المواشي، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٤٨هـ- ٣١ مارس ١٨٣٣م، ص١٨٩.

وكانت الحكومة توفر الأموال اللازمة لشراء الحمير والثيران وغيرها من أرباح أو إيرادات تلك الكهرجالات[١].

ولم تقتصر حيوانات الكهرجالات على الحمير والثيران فقط, بل كانت هناك أنواع أخري من الحيوانات مثل: **البغال والجمال**. وقد استخدمت تلك الحيوانات في حمل ونقل البارود إلى مختلف الجهات. فقد استخدمت المصلحة على سبيل المثال: حوالى ٥٠ بغلاً وعدد ستة جمال، وذلك لحمل ونقل ٢٠٠٠ قنطاراً من البارود إلى مدينة الاسكندرية، بواقع ٣٠ قنطاراً في اليوم الواحد[٢]. ثم تطورت فيما بعد وسائل النقل الخاصة بالبارود، حيث استبدلت المصلحة البغال والجمال بعربات السكك الحديد(*)، فتم على سبيل المثال: نقل بارود عبر عربات السكك الحديد إلى إحدى السفن الراسية بالسويس. والملاحظ أن مصلحة السكة الحديد كانت تتقاضى نصف الأجرة من مصلحة الكهرجالات عند نقل البارود بواسطة عرباتها، لأن كلتا المصلحتين حكوميتان[٣].

وقد استخدمت المصلحة كذلك المراكب النيلية في نقل البارود من ورش الكهرجالات إلى محل طلبه واستخدامه. وذلك من خلال تأجير مركبين، وقد بلغت أجرة المركبين سنويا مبلغ ١٥٠٠٠ قرش[٤].

ومن ناحية أخرى، حرصت الحكومة على توفير الطعام والأعلاف اللازمة لحيوانات الكهرجالات ، من غلال وأعلاف، بتكلفة سنوية بلغت ٥٥٣- كيساً- ٢٧٦٥٠٠ قرش[٥]. وقد قامت الحكومة بشراء تلك الغلال وغيرها من الأعلاف اللازمة لطعام تلك الحيوانات من مديريات الوجهين البحري والقبلى. وقد استخدمت المراكب لنقل تلك الغلال من محلات وأسواق الشراء إلى مختلف الكهرجالات،

---

(١) نفسه، دفتر رقم ٥٧، وثيقة رقم ٦٣، أمر من الجناب العالي إلى ناظر البارود خانة، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٥٠هـ- ٨ يوليو ١٨٣٤م، ص٧٥.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي), دفتر رقم ٧٨٥، وثيقة رقم ٨٨، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور الخزينة دار، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٤٧هـ- ٢٧ يناير ١٨٣٢م، ص٨٦.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ٤٧، ملف السكك الحديد، ملف رقم ٧، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٨٣هـ- ٢ إبريل ١٨٦٧م، ص٢٥٥.

(*) بدأ انشاء السكك الحديدية في مصر في عام ١٨٣٤م عندما مدت قطبان خطوط السكك الحديدية بين السويس والإسكندرية وتم ذلك في عهد محمد علي باشا.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٤هـ-١٠ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٠٤.

(٥) نفسه، قرار صادر من المجلس الخصوصي, بتاريخ ١٦ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٠٥.

بتكلفة بلغت ١٥٥٠ قرشاً، نظير أجرة تلك المراكب سنويا[١]. كما اهتمت الحكومة كذلك بتوفير الرعاية الصحية اللازمة لتلك الحيوانات وتوقيع الكشف البيطري عليها، من خلال تعيين طبيب بيطري للكشف عليها، وتحديد الصالحة للعمل والمريضة أو العاجزة عن تأدية الأشغال, وعلاج المصاب منها[٢].

والجدير بالذكر: أن الحكومة قد وفرت الاعلاف اللازمة لإطعام تلك الحيوانات من السوق المحلي, و قد اشترطت على رجالها وموظفيها عند شراء تلك الحيوانات أو الأعلاف الخاصة بها من الأهالي، أن يكون الشراء بالتراضي معهم وبالأسعار الجارية، وبدون إجبار أحد على البيع[٣].

وهكذا اعتمدت الكهرجالات في أشغالها اليومية على القوة الحيوانية المتمثلة في الحمير والثيران، وفي نقل البارود على البغال والجمال، وكذلك المراكب، ثم عربات السكك الحديدية. كما عملت على توفير الأعلاف والرعاية الصحية اللازمة لتلك الحيوانات ,لتؤدي دورها المنوط بها في تلك الأشغال.

ومع توفير الحكومة للآلات والأدوات اللازمة من أخشاب وحيوانات. طالبت بزيادة الإنتاج من البارود. وكانت القوة الإنتاجية للكهرجلة الواحدة، تقدر بنحو ٤٠ قنطاراً من البارود الأسود في اليوم الواحد. وبالتشاور مع اسطاوات التشغيل نجحت في زيادة الإنتاج اليومي إلى ٨٠ قنطاراً من البارود[٤]. وقد اهتمت الحكومة بزيادة الإنتاج اليومي من البارود، وذلك لأسباب عديدة منها: أولاً: توفير البارود اللازم لخدمة المهمات الحربية، الخاصة بالقوات البرية والبحرية على حدا سواء[٥]. ثانياً: توفير البارود اللازم لصناعة الألغام التي يستخدمها الأنفار الحجارة الحجارة في قطع الأحجار اللازمة للمباني الحكومية أو الأهالي على حد سواء[٦].

---

(١) نفسه، قرار صادر من المجلس الخصوصي, بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٤هـ- ٢٣ فبراير ١٨٦٨م، ص١٥٧.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/١٢/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان عموم الصحة، بتاريخ ١٨ صفر١٢٨٥هـ- ١٠ يونيو ١٨٦٨م، ص٥.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ كهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي, وثيقة رقم ١٢٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٠هـ- ١٠ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١٢٤.

(٤) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية، دفتر رقم ٤١، وثيقة رقم ٥٧، أمر من الجناب العالي إلى ناظر البارود خانة، بتاريخ ٧ جماد ثان ١٢٤٧هـ- ١٣ نوفمبر ١٨٣١م، ص٨١.

(٥) الوقائع المصرية، العدد رقم١٠٣، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٤٥هـ- ٢٤ يناير ١٨٣٠م.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل مسلسل رقم ل/٢/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٨٢هـ- ١٥ يوليه ١٨٦٥م، ص١٦.

ثالثاً: توفير البارود اللازم الذي يستخدم في صيد الطيور أو بارود الصيد[١]. رابعاً: توفير ملح البارود اللازم للصيدليات –أجزاخانات- حيث يدخل في صناعة بعض الأدوية وغيرها[٢]. ولذلك حرصت الحكومة على حث الكهرجالات على زيادة الإنتاج من البارود، وذلك لخدمة كل تلك الأغراض السابقة وغيرها. ولذلك شكلت الكهرجالات أهمية كبرى للحكومة في تلك الفترة، حيث نجحت في إنتاج ما يلزم لها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها وللأهالي على حد سواء.

**ثانيا: إدارة مصلحة الكهرجالات:**

كانت إدارة الكهرجالات تتبع الحكومة مباشرة، وأحيانا كانت الحكومة لحاجتها إلي المال, تقوم بتأجير إدارتها ومنحها عن طريق نظام الالتزام للملتزمين. بواقع خمسة إلى ستة قروش عن الرطل الواحد من البارود. وكانت الكهرجالات الأحد عشر تنتج سنويا حوالي ١٣٢٦٥ قنطاراً من البارود[٣]. أي أن صافي إيراداتها السنوية بلغ ٦٦٣٢٥ قرشاً، على حساب أن سعر الرطل الواحد من البارود خمسة قروش ، ومبلغ ٧٩٥٩٠ قرشاً على حساب أن سعر الرطل الممنوح للملتزمين بمبلغ ستة قروش.

وعند تولى إسماعيل باشا حكم البلاد ١٢٨٠هـ- ١٨٦٣م, كان عدد الكهرجالات التي تدار بنظام الالتزام ثمان كهرجالات، وهناك ثلاث كهرجالات تدار ويتم تشغيلها بواسطة الحكومة. فقامت حكومة إسماعيل بالتحري عن مدى التزام الملتزمين بسداد مال التزام الكهرجالات الثمان الممنوحة لهم. فوجدت أن هناك متأخرات مالية ضخمة على هؤلاء الملتزمين. وقد عمد الكثير منهم إلى التهرب و عدم السداد, فبعض الملتزمين لم يسدد ما عليه من مال بالكلية، أي لم يدفع أي نقود للحكومة. وبعضهم بلغت متأخراته إلى نصف مال الالتزام، والبعض بلغت متأخراته إلى الثلثين. ومن ناحية أخرى، رأت حكومة إسماعيل باشا أن الكهرجالات الثلاث الحكومية، قد حققت إيرادات وأرباح تفوق ما تحصل عليه الحكومة من أموال من الملتزمين. ونتيجة لعجز الملتزمين عن سداد أموال التزامهم والأموال المتأخرة عليهم، قررت الحكومة نقل إدارة كافة الكهرجالات إليها، وإلغاء

(١) نفسه، سجلات وارد المجالس بديوان الداخلية، سجل مسلسل رقم ل/١١/٣١/٣١، خطاب وارد المجلس الخصوصي لديوان الداخلية، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٨٨ هـ- ١٥ فبراير ١٨٧٢م، ص٦٥.

(٢) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٢٥/٣١/٣١، خطاب وارد من المجلس الخصوصي لديوان الداخلية، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٥هـ- ٢٩ سبتمبر ١٨٦٨م، ص٦٩.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/١/١، وثيقة رقم ١٣٢، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢ ربيع ثان ١٢٨٠هـ- ١٦ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١٣٢.

نظام الالتزام الممنوح لإدارتها وتشغيلها[١]. ولذلك قامت حكومة الخديو إسماعيل عام ١٨٦٣م بإنشاء مصلحة خاصة للكهرجالات وترتيب وتنظيم إدارتها على النحو التالي:

**-تشكيل مصلحة الكهرجالات:**

تكونت المصلحة عام ١٣٨٠ه-١٨٦٣م من عدة وظائف كان على رأسها: ناظر المصلحة و وكيله، وكذلك الكتاب والقبانية والاسطاوات وغيرهم من موظفي عموم المصلحة وفروعها وهم على النحو التالي:

**-ناظر عموم الكهرجالات:**

كانت إدارة الكهرجالات قبل إعادة ترتيب هيكلها الإداري على يد حكومة إسماعيل باشا، يتولى رئاستها موظف يعرف باسم "مفتش المصلحة"، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٣٠٠٠ قرش[٢]. وقد تم إلغاء تلك الوظيفة بعد إعادة تنظيم المصلحة. وتولى رئاستها موظف عُرف باسم "ناظر عموم الكهرجالات"، وهى أعلى الوظائف المستحدثة لإدارتها.

واشترطت الحكومة عدة شروط عند تعيين ناظر العموم منها: أن يكون حائزاً على الرتبة الثانية –المتمايز– وألا تقل رتبته عنها. وأن يكون من ذوى الكفاءة والأهلية، كما اشترطت أيضاً: أن يكون من أرباب صناعة البارود أو متمرس ذو خبرة في تلك الصناعة. وقد تم تعيين على سبيل المثال: حسين أفندي غانم كأول ناظر لعموم الكهرجالات، وهو من أبناء البلاد لتوفر تلك الشروط السابقة فيه[٣].

واختص ناظر العموم باختصاصات عدة منها: إدارة كافة أشغال المصلحة، وتقديم التقارير اللازمة للحكومة عن حاجة الكهرجالات من الآلات والأدوات والأخشاب اللازمة لعمليات الإنتاج[٤]. وكذلك تحديد عدد الحيوانات وأنواعها التي

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ كهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي، وثيقة رقم ١٢٣، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٠هـ ١٠ سبتمبر ١٨٦٣م، ص١٢٣.

(٢) نفسه، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٦/١/١، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٨١هـ ٢١ إبريل ١٨٦٥م، ص١٧٧.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان جلالة الملك، سجلات أوامر سنية، سجل مسلسل رقم س/٢/٢٠/٥، وثيقة رقم ١٣ ، أمر عالي إلى ناظر البارود خانة، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٤٨هـ ١٥ يونيو ١٨٣٢م، ص٧٠.

تحتاجها كل كهرجلة من الحمير والثيران[١]، وكذلك تحديد عدد وأنواع الحيوانات المستخدمة في عمليات حمل ونقل البارود من الكهرجالات إلى محلات الاستخدام[٢]. كما كان على الناظر الإشراف والكشف عن أبنية الكهرجالات وطلب عمل الإصلاحات والصيانة اللازمة لها[٣]. كما كان عليه أيضاً تقدير وتحديد أجرة المراكب النيلية التي تنقل أخشاب وغلال وبارود الكهرجالات[٤].

ومن ناحية أخرى، كان على ناظر العموم تلقى شكاوي موظفي وعمال الكهرجالات، ورفعها إلى الحكومة للنظر فيها والعمل علي حلها. فقام ناظر العموم على سبيل المثال: برفع الشكوى المقدمة من ناظر كهرجلة الفيوم، والتي يطلب فيها زيادة راتبهِ، وإضافة علاوة قدرها ٢٥٠ قرشا إلى راتبهِ الذي لا يكفيهِ[٥]. كما طالب أيضاً بزيادة راتب أحد القبانية بكهرجلة مصر القديمة، بسبب كثرة الأشغال الملقاة على عاتقة، لزيادة الإنتاج والطلب عليه، وأيضا لقلة راتبهِ الشهري الذي لا يكفي معاشه اليومي [٦]. وكان ناظر العموم يتقاضى راتباً شهريا يقدر بمبلغ ١٥٠٠ ١٥٠٠ قرش[٧]. وذلك بعد تنظيم إدارتها في عهد الخديو إسماعيل.

وبجانب وظيفة ناظر العموم، قامت الحكومة بتعيين ناظراً أخر مخصوص للمرور والإشراف على كهرجالات الوجه القبلي فقط , وذلك لكثرة أشغال وتركز الكهرجالات به والتي بلغت ثمان من أصل أحد عشر كهرجلة. وكان ناظر قبلي

(١) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١/٢٠/٥، وثيقة رقم ٤٣، أمر عالي إلى ناظر مصلحة المواشي، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٤٦هـ- ٢٠ نوفمبر ١٨٣٠م، ص٣٩.

(٢) دار الوثائق القومية: الديوان الخديوي (تركي)، سجل رقم ٨٧٤، وثيقة رقم ١٧٨، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور الخزينة دار، بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٤٧هـ- ١ سبتمبر ١٨٣١م.

(٣) الوقائع المصرية، العدد رقم١٠٣، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٤٥هـ- ٢٤ يناير ١٨٣٠م.

(٤) دار الوثائق القومية: الديوان الخديوي (تركي), سجل رقم ٧٧٧، وثيقة رقم ٢١١، خطاب من مأمور الديوان الخديوي إلى ناظر البارود خانة، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٤٩هـ- ٢ أغسطس ١٨٣٣م.

(٥) الوقائع المصرية، العدد رقم٢٢٠، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٢٦ جماد ثان ١٢٤٦هـ- ١٢ ديسمبر ١٨٣٠م.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/٢١/١، إفادة واردة من الجيزة، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٦٩هـ- ٢٥ ديسمبر ١٨٥٢م، ص٣٣.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

يتقاضى راتباً شهريا يقدر بمبلغ ١٠٠٠ قرش[١]. ولكثرة أشغاله وتنقله عبر الجهات والمديريات المختلفة، تم زيادة راتبه الشهري إلى ١٥٠٠ قرش[٢]. وهو الراتب نفسه المخصص لناظر العموم.

ولم تقتصر "وظيفة الناظر" على ناظر العموم وناظر مرور قبلي فقط. بل كان لكل كهرجلة من الكهرجالات الأحد عشر، ناظراً مخصصا لإدارتها . فكان لكهرجلة الكرنك بالأقصر ناظراً يتقاضى راتبا شهريا يقدر بمبلغ ٤٠٠ قرش[٣]. ثم ثم قامت الحكومة بزيادة راتبه ليصل إلى ٦٠٠ قرش في الشهر[٤]. وقد حصل على على هذا الراتب السابق أيضاً ناظر كهرجلة الفيوم[٥]. كما تم زيادة راتب ناظر كهرجلة قفط، وناظر كهرجلة دندرة من ٢٥٠ قرشا[٦]، إلى ٥٠٠ قرش لكل منهما في الشهر[٧]. كما كان لكل من كهرجلة البدرشين والشيخ عبادة والأشمونيين أيضاً ناظراً مخصوصاً لكل كهرجلة، وكان كل منهم يتقاضى راتبا شهريا يقدر بمبلغ ٥٠٠ قرش[٨].

ومن ناحية أخرى، فرضت الحكومة رقابتها المالية الصارمة على نظار الكهرجالات. حيث تعقبت المزورين والمختلسين لأموالها بالطرد من الخدمة أو العمل، وعدم قبولهم مرة أخرى في أعمال الكهرجالات وغيرها من المصالح الحكومية. فطردت على سبيل المثال: ناظر كهرجلة "طرة" لاتهامه في قضايا

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١، مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٨٢هـ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص ٩٨.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١, مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٥) نفسه، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات، الكهرجالات، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٨) نفسه، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

تزوير واختلاس، ورفضت قبوله مرة أخرى, خوفا من أن يكون عودته للعمل، سببا في أن يحذو باقي النظار حذوه في أعمال التزوير والاختلاس[١]. والملاحظ في تلك الوظيفة أن الحكومة قصرت توليها على أبناء البلاد. وأيضا تعددها وذلك لكثرة أشغال الكهرجالات وخطورة أعمالها، كما عملت الحكومة أيضاً على زيادة رواتب أصحابها عاما بعد عام، وساوت بين تلك المرتبات.

**- وكيل المصلحة:**

قامت الحكومة بتعيين وكيلا للمصلحة، ليكون نائبا عن ناظر العموم في كافة أشغاله. واختص الوكيل أيضاً بالإشراف على معمل الكيمياء وأشغال المياه النارية، وقد حددت الحكومة راتبا شهريا له يقدر بمبلغ ٥٠٠ قرش[٢]، ثم قامت بزيادة راتبه الشهري إلى ٧٥٠ قرشا[٣].

**-كُتاب مصلحة عموم الكهرجالات:**

تولى الأعمال الكتابية لمصلحة العموم مجموعة من الكُتاب, وكان يرأس هذا الجهاز الكتابي موظف عرف باسم "الباشكاتب"، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش[٤]. ثم زاد راتبه فيما بعد ليصل إلى ٧٥٠ قرشا[٥]. ويعاون الباشكاتب في أشغاله، الكاتب الثاني – الكنجي- وكان يتقاضى راتبا شهرياً يقدر

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل مسلسل رقم س/٣/٧/١، أمر عالي إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٨٤هـ- ٣٠ يونيو ١٨٦٧م، ص٢٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات، الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١، مصلحة الكهرجالات, دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

بنحو ٣٦٠ قرشا[١]. ولكثرة الأشغال تم زيادة راتب الكنجي إلى ٥٠٠ قرش شهري[٢]. ويعاون الباشكاتب والكنجي عدد من الكُتاب وهم على النحو التالي:

**أ-كُتاب حسابات:**

اختص كُتاب قسم الحسابات، بتسجيل وقيد كافة المصروفات الخاصة بالعمارات وأعمال الصيانة، والرواتب الوقتية للأنفار الشغالة، وكذلك مصروفات شراء الأخشاب والحيوانات والأعلاف الخاصة بهم. وكذلك قيد إيرادات الكهرجالات من مبيعات البارود والعوائد الخاصة والمقررة على طائفة الغنداقجية- بائعي البارود- [٣]. وقد ضم هذا القسم اثنين من الكُتاب، يتقاضى كل منهما راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٢٥٠ قرشا[٤]، ثم قامت الحكومة بزيادة هذا الراتب ليصل إلى ٤٠٠ قرش للكاتب الواحد[٥].

**ب-كُتاب تحريرات:**

اختص كُتاب قسم التحريرات بقيد المخاطبات العربية والتركية، الواردة والصادرة من وإلى عموم المصلحة. وكذلك تسجيل المخاطبات أو المكاتبات الواردة من فروع المصلحة في المحروسة وباقي المديريات. وكان هذا القسم يتكون من كاتب تحريرات واحد فقط، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٢٠٠ قرش[٦]. ولكثرة أشغال المصلحة، تم تعيين كاتب تحريرات ثان، وقد زيدت رواتبهما. فحصل الأول على راتب شهري يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، بينما حصل الكاتب الثاني على ٣٥٠ قرشاً.

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات ، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

(٣) نفسه، ص٩٨.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١، مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م.

ولم يقتصر الكُتاب عند حدود مصلحة العموم فقط. بل كان لكل كهرجلة كاتباً خاصاً بها, تولى تسجيل مصروفاتها وإيراداتها ومخاطبتها الواردة والصادرة. فكان هناك كاتب لكل من: كهرجلة الكرنك وقفط والبدرشين والفيوم والشيخ عبادة والأشمونيين وغيرهم. وكان هذا الكاتب يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٣٠٠ قرش[١]. وكان الجهاز الكتابي للمصلحة يحتاج إلى دفاتر وأحبار وغيرها من أدوات الكتابة، بتكلفة سنوية بلغت ١٥٠٠ قرش[٢].

**-قباني ومخزنجي المصلحة:**

ضمت المصلحة بين موظفيها موظفاً من طائفة القبانية، وذلك لوزن البارود الخاص بالكهرجالات, وكذلك الغلال وأعلاف الحيوانات. ويعد القباني مسئولاً عن كل ما يقيد بدفاتره من أوزان. وقد عمل القباني وزاناً, وفي الوقت نفسه, عمل "مخزنجي"، وذلك لحفظ البارود وغيره من أدوات وألات الكهرجالات بالمخازن. وقد اشترطت الحكومة عند تعيين القباني، أن تتوفر فيه شروط الاستقامة, والضمانة القوية أي يقدم ضامن له، وذلك خشية أن يقع منه تلاعب في الأوزان، ينتج عنه اختلاس للأموال. ولذلك كانت الحكومة تفاجئ هذا الموظف كل حين بجرد المخازن والوقوف على حقيقة أوزانها[٣].

وكان القباني يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٣٠٠ قرش[٤]. ولكثرة الأشغال وعمليات الانتاج التي تتزايد يوما بعد يوم، تم زيادة راتبهِ الشهري إلى ٥٠٠ قرش[٥]. ولكثرة أشغال تلك الوظيفة سواء في عمليات الوزن أو التخزين قامت الحكومة بتعيين موظف أخر ليكون **مساعداً** له، براتب شهري يقدر بملغ

(١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٢) نفسه، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس, سجل مسلسل رقم ل/١/٣١/٣١، خطاب وارد من سعادة مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٧٥هـ- ١ مارس ١٨٥٩م، ص٥٣.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات، الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

١٢٥ قرشا[١]. وقد تمت زيادة راتب القباني المساعد أيضاً إلى مبلغ ٢٥٠ قرشا[٢]. وكانت الحكومة تحث القباني ومساعده على عدم التكاسل في العمل، وحذرته بعقوبة الطرد والفصل من العمل، في حال عدم إنهاء الأشغال بوقتها[٣].

**-كلاف وسواق الساقية:**

ضم الجهاز الإداري للكهرجالات، موظفاً اختص بإدارة السواقي التي ترفع الماء اللازم والمستخدم في عمليات إنتاج البارود. كما عمل هذا الموظف أيضاً كلاف لحيوانات الكهرجالات من حمير وثيران وغيرها، والإشراف على مدي وفرة أعلافها والمياه في أحواضها. وكان الكلاف يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ١٠٠ قرش[٤].

**-سقاء المصلحة:**

ضمت الكهرجالات بين تشكيلها الإداري اثنين من السقائين، وذلك لجلب الماء العذب اللازم لشرب موظفي واسطاوات المصلحة وغيرهم. وقد اهتمت الحكومة بتوفير "الأزيار" اللازمة لتخزين مياه الشرب فيها، وخاصة في فصل الصيف لتبريده فيها، بسعر قرش و ٢٠ فضة ثمن الزير الفخار الواحد[٥]. كما قامت الحكومة بتوفير الأدوات اللازمة للسقائين لنقل المياه. فصرفت لكل سقاء عدد قربتين، بمجموع أربع قرب لهما، لجلب الماء العذب بواسطتها، وعند استهلاك تلك القرب كانت الحكومة تصرف لهما بدلاً منها[٦]. وكان السقاء يتقاضى راتباً شهرياً

(١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ ٢٩ إبريل ١٨٦٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشان ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

(٣) الوقائع المصرية، العدد رقم٤٢٧، حوادث مجلس مصر، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٤٨هـ ١٠ سبتمبر ١٨٣٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل مسلسل رقم ل/٣/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ ربيع ثان ١٢٨٢هـ ٩ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٨٧.

(٦) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٩هـ ٢٨ أكتوبر ١٨٧٢م، ص٧٩.

يقدر بمبلغ ١٠٠ قرش[١]. ثم زيد هذا الراتب ليصل إلي ١٢٥ قرشاً في الشهر[٢]. و الملاحظ أن الحكومة حرصت علي توفير الماء العذب للمشتغلين في أعمال الكهرجالات, والعمل علي تبريده وحفظه نظراً لصعوبة ومشقة تلك الأعمال والتي تتطلب الكثير من العرق والجهد.

**-غفر المصلحة:**

ضمت المصلحة بين جهازها الاداري عدد اثنين من **الغفر**. وقد اختص الغفر بحراسة أدوات وألات وبارود المصلحة, كما استخدم الغفر كذلك في غفارة مخازن البارود التابعة للمصلحة الكائنة بداخل البلاد. وقد حَمَلت الحكومة الغفر المسئولية في حال حدوث حوادث لمخازن البارود، ينتج عنها حرائق أو سرقات، وذلك تفاديا من إهمال الغفر في أعمال الحراسة والتأمين[٣]. وكان الغفير الواحد يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ١٠٠ قرش، بمجموع ٢٠٠ قرش للغفيرين[٤].

**- قواصة المصلحة:**

ولم تقتصر أعمال الغفارة والحراسة على الغفر فقط. بل ضمت المصلحة كذلك بين موظفيها عدد اثنين من **القواصة** – الحراس- من أولاد العرب- الأهالي-، وذلك لحراسة البارود أثناء نقله والعمل على تأمينه، كما كان من مهامهما أيضاً تأدية الأشغال والطلبات الوقتية للمصلحة. وكان القواص الواحد يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ١٢٥ قرشا[٥]. كما قامت الحكومة بتعيين **"بواب"** للمصلحة براتب شهري يقدر بمبلغ ١٠٠ قرش[٦]. وهكذا اهتمت الحكومة بتعيين من يلزم من الغفر والحراس، وذلك لغفارة وحراسة المصلحة وأدواتها و مخازنها. وكذلك عملت على توفير الحماية اللازمة للبارود أثناء نقله من الكهرجالات إلى المخازن أو محل استخدامه, وذلك بسبب خطورة هذا المنتج.

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر عربي، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م، ص٤٥.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

(٣) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/٦/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٥٤.

(٤) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٨.

(٥) نفسه، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٩٩.

(٦) نفسه، ص٩٩.

**-أسطاوات التشغيل:**

ضمت المصلحة عدد اثنين من الموظفين باسم **"أسطاوات تشغيل"** للكهرجلة الواحدة. وقد اختص الأسطاوات بتشغيل ورشة الكيمياء الخاصة بالكهرجلة[١]. وتحديد كمية الإنتاج، إذ يُعد هؤلاء حلقة الوصل بين الكهرجلة والحكومة. فكانت الحكومة عند طلب زيادة الإنتاج من البارود، تستعين بهم للوقوف على مدى قدرة الكهرجلة على الإنتاج اليومي من البارود. فعلى سبيل المثال وبناءً على طلب الحكومة، رفع الأسطاوات إنتاج كهرجلة المحروسة اليومي من ٤٠ قنطاراً إلى ٨٠ قنطاراً من البارود. ومن ناحية أخرى، يعد الأسطاوات مسئولين عن ألات وأدوات الكهرجالات. كما أنهم أيضاً مسئولين عن الأنفار –الشغالة- الذين يعملون في الورش، حيث يقوم هؤلاء بأعمالهم تحت ملاحظة ووجود الأسطى[٢]. وقد حصل الأسطى الأول على راتب شهري يقدر بمبلغ ٢٥٠ قرشاً، بينما حصل الثاني على راتب يقدر بنحو ١٧٥ قرشا[٣]. ولكثرة أشغال الأسطاوات وأهمية تلك الوظيفة، قامت الحكومة بزيادة راتب الأسطى الأول إلى ٣٥٠ قرشاً، وراتب الثاني إلى ٣٠٠ قرش[٤]. هذا بخلاف **"الأنفار الشغالة"** في الكهرجالات، وقد اختلف عددهم من كهرجلة إلى أخرى، ومن يوم إلى أخر في الكهرجلة الواحدة، وقد بلغت رواتبهم السنوية نحو – ٨٥٩ كيساً- ٤٤٩٥٠٠ قرش[٥].

**والجدير بالذكر**: أن مصلحة الكهرجالات كانت أولاً تتبع في إدارتها إلى ديوان المالية[٦]. ثم أصبحت في النهاية تتبع ديوان الجهادية، والتي تعد المسئولة

(١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٣هـ- ١٤ مايو ١٨٥٧م، ص١٠٦.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم٣٦٣ , حوادث مجلس مصر، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٤٧هـ- ٢٥ مارس ١٨٣٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، ملف رقم ١١ , مصلحة الكهرجالات، دفتر رقم ١٩٠٢, أوامر عربي، وثيقة رقم ٤٣، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ- ٢٩ إبريل ١٨٦٣م.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٩٩.

(٥) نفسه، قرار صادر بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص ١٠٠.

(٦) الوثائق القومية: ديوان جلالة الملك، سجلات صادر تلغرافات، سجل مسلسل رقم س/٢/٨/٥، س/٢/٨/٥، وثيقة رقم ١٤، تلغراف صادر من الكتخدا إلى المالية، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٧٢هـ- ١ مايو ١٨٥٦م.

عن كافة أدوات وألات وإنتاج الكهرجالات[١].وقد ذكرت بعد الوثائق التي ترجع لعام ١٨٦٧م في عهد الخديو إسماعيل, أن المصروفات السنوية للكهرجالات بلغت مبلغ - ٢٤١٤ كيساً – ١.٢٠٧.٠٠٠ قرش[٢].

وهكذا نجحت حكومة الخديو إسماعيل باشا في نقل إدارة الكهرجالات من الالتزام إلى إدارة الحكومة التامة، وعملت على توفير الجهاز الإداري اللازم لها من أبناء البلاد في مختلف تخصصاتها، مما حقق لها النمو وزيادة الإنتاج، فزادت إيراداتها عن مصروفاتها. ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بشئون موظفيها فعملت إلى زيادة رواتبهم الشهرية، ووفرت ما يلزم لهم من مياه عذبة للشرب، كما عملت على تأمين الكهرجالات بالحراسة اللازمة من الغفر والحراس لسلامتها وسلامة العاملين بها وكذلك الأهالي.

**ثالثا: مصلحة الكهرجالات وتجارة البارود:**

قامت حكومة إسماعيل باشا بعد إلغاء منح إدارة الكهرجالات عام ١٨٦٣م بواسطة الملتزمين, وإدارتها بواسطة الحكومة. وحفاظاً على إنتاجها من البارود، عملت على منع دخول البارود المستورد من الخارج إلى داخل البلاد[٣]. وتنظيم عملية بيع وشراء البارود داخل البلاد.

**أ-بارود الصيد:**

اهتمت الحكومة بتنظيم عملية بيع البارود داخل البلاد لخطورته، وذلك من خلال تنظيم طائفة "الغنداقجية"- بائعي البارود- وطائفة "التفكجية" (صناع السلاح)[٤]. فصدرت الأوامر بمنع إقامة الغنداقجية أو بائعي البارود بالقرى وغيرها من النواحي والجهات، وذلك خوفا من انتشاره بين أيدي الأهالي، وتعدد

(١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/١٢/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٤هـ- ١٤ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٨.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن مصروفات مصلحة الكهرجالات، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ١٦ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٠٥.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٢هـ- ١٢ يناير ١٨٦٦م، ص٦٨.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية, بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٩١هـ- ٤ يناير ١٨٧٥م، ص٥٨.

حوادث القتل والاعتداء[١]. فحددت الحكومة إقامة تجار البارود في مراكز المديريات والبنادر الكبرى من خلال عدة إجراءات منها: حصر أعداد تجار النواحي من خلال كشوف تحتوى على بيان بأسمائهم وأعدادهم، والحصول على الضمانات اللازمة منهم بعدم بيع البارود بالجهات والقرى, والزمت مشايخ النواحي التابع لها هؤلاء بالإشراف عليهم ومراقبتهم[٢]. ومن ناحية أخرى، أدت تلك الإجراءات إلى تدهور أحوال أبناء تلك الطائفة، فطالبوا الحكومة برفع أو تخفيف الويركو- الرسوم- المفروضة عليهم، لتدهور أحوالهم وقلة مبيعاتهم نتيجة الرقابة المفروضة عليهم[٣].

ولم تقتصر جهود الحكومة في تحديد أماكن بيع البارود في المراكز الكبيرة فقط. بل حددت بيعه أيضاً بمحافظة الإسكندرية. فحددت ثلاثة أشخاص –تجار- فقط لبيع بارود الصيد بتلك المحافظة. كما حددت أسواق بيع البارود بمدينة القاهرة أو المحروسة، وقصرت تجارته على أربعة تجار –أشخاص- في أربعة أسواق وهم: بائع بسوق الأوزبكية وبائع بسوق السلاح، وثالث بسوق الجمالية، ورابع بسوق مصر القديمة[٤]. ومن ناحية أخرى، قصرت الحكومة بيع بارود الصيد والتجارة فيه على أبناء البلاد فقط, ورفضت متاجرة الأجانب فيه. فرفضت على سبيل المثال: طلب تقدم به أحد الرعايا الفرنسيين لبيع بارود الصيد بالأوزبكية[٥].

ومن ناحية أخرى، وافقت الحكومة على بيع بارود الصيد بمدينة رشيد، وذلك لكثرة توافد وتردد السياح الأجانب على تلك المدينة لصيد الطيور. واشترطت الحكومة أخذ الضمانات اللازمة على المشترين للبارود في رشيد، وذلك لضمان

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٨/١/١، وثيقة رقم ٤٨، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٢هـ- ٢ يناير ١٨٦٦م، ص٦٣.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل مسلسل رقم ل/٢/٦/٣١، (رقم حصر ١٤٧)، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الجيزة، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٨٢هـ - ٨ يناير ١٨٦٦م، ص١٩٧.

(٣) نفسه، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين، سجل مسلسل رقم ل/١٢/١٣/٣١، (رقم حصر ٢٧١)، جواب بختم الناظر إلى الدائرة البلدية، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٩٦هـ- ١٣ مارس ١٨٧٩م، ص١٠٣.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٩١هـ- ٤ يناير ١٨٧٥م، ص٥٨.

(٥) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١٥/١/١١، قرار صادر من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٧ ربيع ثان ١٢٩٢هـ- ١٣ مايو ١٨٧٥م، ص٧٦.

عدم استخدامه في أغراض أخرى[١]. وقد لاحظت الحكومة ارتفاع أسعار بارود الصيد في رشيد عن أسعار القاهرة. فقامت الحكومة بإصدار لائحة تحدد أسعار بيع البارود عموما، فكانت كالتالي: كان سعر الأقة من بارود السلاح تساوي ١١ قرشاً، والأقة من البارود السميك يساوى عشرة قروش، بينما كانت الأقة من البارود الرفيع المستخدم في صيد الطيور تساوى ٣٠ قرشاً. وكانت كافة أنواع البارود تصرف من الجبة خانات- المخازن- الحكومية[٢]. وكانت الحكومة تصرف لبائعي بارود الصيد، الأقة بسعر ١٩ قرشاً، وسمحت لهم بالبيع بالزيادة التي بلغت إلى ٣٠ قرشاً للصيادين من السائحين الأجانب، وذلك لتحقيق بعض المكاسب لهم. ومن ناحية أخرى، حددت الحكومة أسعار بارود اللغم والذي يستخدمه الأنفار الحجارة في قطع الأحجار. فباعت بارود اللغم لحجارة الإسكندرية بسعر ٢٠ قرشاً للأقة الواحدة. بينما باعته لحجارة المحروسة بمبلغ ١٨ قرشاً للأقة الواحدة[٣]. وكانت الحكومة تصرف بارود اللغم للمديريات من أجل قطع الأحجار اللازمة لأشغال ومشروعات الميري. فصرفت على سبيل المثال: حوالى ٣٦ قنطاراً من بارود اللغم إلى مديرية المنيا وبني مزار، لقطع الأحجار اللازمة لبناء البرانخ والمحطات اللازمة للسكة الحديد المزمع إنشاؤها من أشغال الحكومة[٤].

ومن ناحية أخرى، شكل بارود الصيد خطراً على أهالي القرى ومحاصيلهم، وذلك لسوء استخدام بعض الأجانب له. فقد أصاب علي سبيل المثال: الخواجة "كارلو" من رعايا دولة النمسا، والذي كان يعمل مهندسا بوابور الخواجة "اسكندر"، إمرتين من بندر بنها نتيجة إطلاقة لبارود الصيد[٥]. كما قام بعض الصيادين من الأوروبيين، بإطلاق بارود الصيد بحقول بعض الفلاحين بناحية الكوم الأسود التابعة لمديرية الجيزة، مما عرض مزروعات الفلاحين للتلف. وقد حاول بعض الفلاحين منعهم من صيد الطيور بحقولهم، ولكن الصيادين اعتدوا عليهم

---

(١) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١٢/١/١١، خطاب من المجلس الخصوصي إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٨٨ هـ- ١٢ فبراير ١٨٧٢م، ص١٣.

(٢) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٠/٨/١١، وثيقة رقم ٤٦، قرار صادر بشان الأسلحة والبارود، بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٨٤هـ- ١٠ إبريل ١٨٦٨م، ص٥٠.

(٣) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١٢/٨/١١، وثيقة رقم ٣٨، صورة قرار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٨٥هـ- ٥ إبريل ١٨٦٩م، ص٦٢.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/٢/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٨٣هـ- ٤ يونيو ١٨٦٦م، ص٢٦.

(٥) نفسه، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل مسلسل رقم ل/١/٦/٣١ , (رقم حصر ١٤٦)، جواب بختم الوكيل إلى تفتيش الأقاليم القبلية، بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٨٢هـ- ٢١ يونيو ١٨٦٥م، ص١٥.

بالضرب[١]. وبالتحري عن هؤلاء الصيادين الأجانب. أتضح عدم وجود رخص للصيد مع بعضهم. فصدرت الأوامر بالاستيلاء على بارود الصيد وأسلحتهم[٢].

ولكثرة حوادث اعتداء الصيادين الأجانب على الأهالي، صدرت الأوامر بمنع كافة الصيادين من أطلاق البارود داخل القرى والبنادر والحقول ومحلات الأجران، وذلك منعا لوقوع الحوادث وازهاق الأرواح[٣]. ولم تكتفِ الحكومة بذلك، بل قامت بالاستيلاء على البارود الوارد من الخارج على ذمة الأوروبيين، وحفظت هذا البارود داخل الجبة خانات –المخازن- الحكومية. وصرفت هذا البارود للأجانب تدريجيا حسب الإجراءات المعمول بها، وهي صرف نصف أقة من بارود الصيد في اليوم الواحد، وذلك للوقاية من أخطاره، إذا صرفت أكثر من ذلك لهؤلاء الصيادين الأجانب[٤].

وكما قامت الحكومة بضبط استخدام البارود داخل القرى المصرية، عملت كذلك على ضبط بارود الصيد الذي يحمله السائحين الأجانب إلى جهات مصوع بإريتريا وسواكن بالسودان. فسمحت لكبار السائحين فقط، بحمل بندقية أو بندقيتين لصيد الطيور, واشترطت لذلك تسجيل هذا السلاح بديوان المحافظة، وعند نهاية سياحتهم يظهروا هذا السلاح عند عودتهم، وإلا تعرض هؤلاء لمصادرة أسلحتهم. وقد أرسلت الحكومة هذا القرار لقناصل الدول الأجنبية، حتى لا يكون لهم بعد ذلك الحق في المطالبة باسترداد تلك الأسلحة أو غيرها[٥].

وهكذا اهتمت الحكومة بتنظيم بيع واستخدام بارود الصيد، فحددت أسواقه والمتاجرين فيه، كما حددت أسعاره. ولخطورة استخدامه وضعت الشروط والقواعد التي تحدد كيفية الصيد للصيادين من السائحين الأجانب، وذلك لحماية حقول ومزروعات الفلاحين من التلف، وحماية أرواح الأهالي من الاعتداء عليها من خلال الإصابات أو القتل.

---

(١) نفسه، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة , سجل مسلسل رقم ل/١٢/١٣/٣١، (رقم حصر ٢٧١)، جواب بختم الناظر إلى الخارجية، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٢٩٦هـ ١٤ مارس ١٨٧٩م، ص٨٠.

(٢) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٤٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٩٢هـ ٣١ ديسمبر ١٨٧٥م، ص١٥٧.

(٣) نفسه، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل مسلسل رقم ل/٢/٦/٣١، جواب بختم الوكيل إلى تفتيش الأقاليم القبلية، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٨٢هـ ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٨.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١٦/٢/١١، وثيقة رقم ٢١ , جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٤هـ ٢ مارس ١٨٧٧م، ص٤٤.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/١٣/٥/٣١، خطاب من ناظر الداخلية إلى المعية السنية، بتاريخ غرة جماد أول ١٢٨٥هـ ٢٠ أغسطس ١٨٦٨م، ص٥٠.

**ب-الأجزخانات- الصيدليات- وبيع ملح البارود:**

لم يقتصر اهتمام الحكومة على ضبط بيع وشراء بارود الصيد الذي تنتجه الكهرجالات فقط. بل اهتمت كذلك بعملية ضبط بيع وشراء ملح البارود إلى الأجزخانات- الصيدليات-. حيث دخل ملح البارود في صناعة العديد من الأدوية، ولذلك حرصت الصيدليات على شرائه واقتنائه وبيعه[١]. وقد انقسمت الأجزخانات إلى قسمين وهما: أجزخانات الميري أو الحكومة، وأجزخانات -براني- مملوكة لبعض الأجانب[٢].

وكانت أجزخانات الميري تحصل على ملح البارود-الأسود- اللازم لها من الكهرجالات[٣]. أما الأجزخانات –البرانية- الأجنبية، فكانت تحصل على ما يلزم لها من ملح البارود، عن طريق شرائه واستيراده من الخارج. فقد ورد على سبيل المثال: إلى أجزا خانة "ناردي" -Nardy- بالموسكي، برميلين من ملح البارود يحتويان على حوالي ٢١٠ أقة، عن طريق المستورد الخواجة "انجلو ليفي" -- Angelo Levi وكيل الأجزخانة بالإسكندرية[٤].

وقامت الحكومة بتنظيم صرف ملح البارود المحلي الناتج من عمل الكهرجالات الحكومية إلى الصيدليات عن طريق بعض الاجراءات منها: تخصيص مخازن الحكومة كجهة وحيدة لبيع البارود للمشترين من الأجزخنجية[٥]. كما اشترطت حصول الحكومة على الضمانات اللازمة من المفوَضين ببيع ملح البارود، حسب شروط الحكومة. وحددت مقدار ما يلزم صرفه لكل صيدلية، وتحديد مواعيد الصرف، وكذلك عملت على حصر أعداد الصيدليات الحكومية و"البرانية" أو الأجنبية الموجودة بالمديريات وغيرها[٦].

---

(١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٩/١/١١، وثيقة رقم ٦٩ , خطاب بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٩٥هـ- ١٠ يونيو ١٨٧٨م, ص٥٣.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٥/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظ مصر المحروسة، بتاريخ ١٠ جماد أول ١٢٨٩هـ- ١٦ يوليو ١٨٧٢م، ص٣٥.

(٣) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/١/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٨٦هـ- ١١ نوفمبر ١٨٦٩م، ص١٤٤.

(٤) نفسه، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل مسلسل رقم ل/١٠/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ١٥ مايو ١٨٧٢م، ص٣٠.

(٥) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ناظر الخارجية، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٩١هـ- ٤ مارس ١٨٧٤م، ص١٢٢.

(٦) نفسه، سجلات وارد المجالس، سجل مسلسل رقم ل/١٣/٣١/٣١، خطاب وارد للداخلية من المجلس الخصوصي، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٨٩هـ- ٣١ ديسمبر ١٨٧٢م, ص١٩٣.

وللحفاظ على إنتاج الكهرجالات من ملح البارود، بما يحفظ حقوقها وعدم تعرضها إلى التدهور أو الخسارة. طالبت الحكومة الأجزخانات المملوكة للأجانب، بضرورة استخدام ملح البارود المحلي. فقامت من أجل تحقيق ذلك, بحصر أعدادها عن طريق كشوف تحتوى على بيانات بأسماء تلك الأجزخانات وعددها والجهات القاطنة بها وأسماء أصحابها من الأجانب[١]. ثم أصدرت أوامرها لتلك الأجزخانات بشراء ملح البارود من مخازن الحكومة، وعدم استخدام الملح الوارد من الخارج، إسوة بأجزخانات الحكومة. وذلك في محاولة منها للحد من ملح البارود الوارد من الخارج، والذي يهدد إنتاج الكهرجالات الحكومية منه[٢]. كما طالبت الحكومة قناصل الدول التابع لها هؤلاء الأجزخانجية- الصيادلة- الأجانب، بمطالبة رعاياهم والتأكيد عليهم بشراء ملح البارود المحلى من مخازن الحكومة بالثمن والسعر الجاري[٣].

ويبدو أن تلك الإجراءات الحكومية لم تكن كافية لمنع الأجزخانات الأجنبية من الحصول على ملح البارود الوارد من الخارج. فقامت الحكومة بالاستيلاء على البارود الوارد لهم من الخارج. فاستولت على سبيل المثال: على شحنة واردة في براميل على ذمة الخواجة "انجلو ليفي" وكيل أجزخانة "ناردي "بالموسكي". وقد أرسلت الحكومة تلك المضبوطات إلى إسبتالية- مستشفى- القصر العيني، وذلك بسبب مخالفة الخواجة المذكور وعدم حصوله على رخصة تبيح له حق استيراد ملح البارود من الخارج[٤]. وفي الوقت نفسه، طالبت الحكومة الجمارك بعدم السماح بمرور ملح البارود منها إلا في حدود أقة أو أوقتين فقط[٥].

---

(١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/٨/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٩١هـ- ٢ مارس ١٨٧٤م، ص١٩.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل مسلسل رقم س/١٥/١٠/١، إفادة بختم المستشار إلى مديرية الجيزة، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٩هـ- ٢٠ يوليو ١٨٧٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى نظارة الخارجية، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٩١هـ- ٧ مارس ١٨٧٤م، ص١٢٣.

(٤) نفسه، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل مسلسل رقم ل/١٠/٢/٣١ (رقم حصر ٢٤٠)، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ١٠ مايو ١٨٧٢م، ص٣٠.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١٧/٢/١١، وثيقة رقم ٦٩، خطاب بختم الرئيس إلى الجمارك ، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٩٥هـ- ١٠ يونيو ١٨٧٨م، ص٥٣.

ومن ناحية أخرى، دأب الأجانب على إدخال ملح البارود من الخارج إلى داخل البلاد، وبيعه للأجزخانات التابعة لهم، مما عرض المنتج المحلي إلى الخسارة. فصدرت الأوامر عام ١٨٧٤م بمنع دخوله على الإطلاق إلى داخل البلاد، وصرف ما يلزم لكافة الأجزخانات من ملح الكهرجالات[١]. وطالبت الحكومة مصلحة عموم الجمارك أيضاً بمنع دخوله، وضبط ما يوجد منه مهرباً[٢]. وإلقائه في البحر حيث ثبت ضرره بالصحة العامة للسكان[٣].

والجدير بالذكر: أن ملح البارود الأسود الذي تستخدمه الصيدليات، كان عرضه للسرقة من داخل الأجزخانات البرانية المملوكة للأجانب، وخاصة في المديريات والجهات القبلية. فقد تعرضت أجزخانة المدعو "أندريا باولين" - Andrea Paulin - في سوهاج للسرقة. وقد طالب الخواجة المذكور بتعيين غفير لحراستها وذلك على نفقته الخاصة[٤].

وهكذا عملت الحكومة على ضبط وتنظيم ملح البارود – الأسود- الذي تستخدمه الأجزخانات الحكومية والأجنبية، من خلال عدة ضوابط واجراءات تحفظ للمنتج المحلي حق استخدامه. في الوقت نفسه, تصدت للمخالفين من أصحاب الصيدليات من الأجانب، بضبط الملح البراني، وعدم دخوله إلى أنحاء القطر المصري و عدم تداوله بالصيدليات.

**رابعاً: جهود الحكومة في مجال ضبط البارود المهرب:**

قامت الحكومة بجهود كبيرة لحماية إنتاج الكهرجالات من البارود، وذلك بمنع دخول جميع أصناف البارود من الخارج إلى داخل البلاد. فصدرت الأوامر العليا بشأن منع دخول كافة أصناف البارود إلى الأراضي المصرية[٥]. ولأهمية هذا

---

(١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للنظارة ، سجل مسلسل رقم ل/١٤/٢٤/٣١، صورة أمر كريم وارد للديوان، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩١هـ- ١ مارس ١٨٧٤م، ص٢.

(٢) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٤٦/١/٣١, جواب بختم الناظر إلي عموم الجمارك، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٩٥هـ- ١٤ يونيو ١٨٧٨م، ص٦٦.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/٣/١، وثيقة رقم ١٦٢، جواب بختم توفيق باشا إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٨٧هـ- ١٤ يوليو ١٨٧٠م، ص١٦٤.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية , سجلات صادر الأقاليم، سجل مسلسل رقم ل/٢٧/٢/٣١ , (رقم قديم ٢٦٧)، جواب بختم الناظر إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٨هـ- ١١ يناير ١٨٧٢م، ص١٣.

(٥) نفسه، سجلات قيد الأوامر الكريمة بالداخلية، سجل مسلسل رقم ل/٤/٢٤/٣١، وثيقة رقم ٥٢، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٢هـ- ١٣ يناير ١٨٦٦م، ص٢٨.

هذا الأمر, عُقدت جمعية بمحافظة الإسكندرية، ضمت محافظ المدينة، ومأمور الضبطية، ومأمور الصحة وغيرهم. وتقرر بالجمعية منع دخول البارود وغيره من المواد سريعة الاشتعال من كافة الموانئ المصرية[١]. ولذلك أصدرت الحكومة أوامرها إلى أمين عموم الجمارك، بمنع دخول تلك الأصناف من موانئ الإسكندرية وغيرها من الموانئ المصرية[٢]. ورخصت الحكومة للجمارك بالسماح بمرور نصف أقة فقط من بارود الصيد الوارد مع السائحين الصيادين فقط[٣].

وفي الوقت نفسه, تعاملت الحكومة مع شحنات البارود القادمة من الخارج بعد قرارات المنع بكل حزم. فقد وردت شحنة بارود بعد قرارات الحظر إلى الخواجة "جوزيف أسبانيول" -Joseph Espanol- تقدر بنحو ٢٥٧ برميل بارود. فقامت الحكومة بضبط تلك البراميل، لأنها قد وردت بعد صدور قرارات المنع. وقد أدعى الخواجة بعدم علمه بتلك القرارات. وطالب قنصل دولة الانجليز التابع لها الخواجة المذكور، بتسليم تلك البراميل إلى صاحبها، ولكن الحكومة رفضت الطلب، وانتهى الخلاف بينهما بدفع الحكومة ثمن البارود للخواجة المذكور، بواقع ٥٠٠ جنيه انجليزي عن كل برميل[٤].

ومن ناحية أخرى, نشطت الحكومة في مقاومة عمليات تهريب البارود من الخارج والتصدي لها، وكشف حيل المهربين الأجانب. فنجحت في ضبط ٣٣٠ أقة بارود مخبأة في سفينة مشحونة بحطب في ميناء الإسكندرية[٥]. كما ضبطت أيضاً ٥٨٠ أقة بارود في عنبر سفينة مشحونة كذلك بحطب في سواحل المحمودية[٦]. كما كما تم ضبط شحنات من البارود قام المهربون الأجانب بإخفائها في طرود نعال أو

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى الجهات والأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل مسلسل رقم س/١/١٠/٦، إفادة صادرة إلى محافظ الإسكندرية، بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٨٢هـ- ٣ إبريل ١٨٦٦م، ص١٣٩.

(٢) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/ ١/١/٢٩، وثيقة رقم ٣٠، أمر كريم إلى أمين الجمارك المصرية، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٨٢هـ- ٢١ إبريل ١٨٦٦م، ص١٨٠.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١١/١/١٨، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٤هـ- ٢ مارس ١٨٧٧م، ص٤٤.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/٢٩، جواب بختم الناظر إلى عموم المالية، بتاريخ ١٦ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ١٣ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٨.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥ , ملف جمارك ، الوقائع المصرية، المصرية، العدد رقم ٤٦٦ ، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩هـ- ٢٣ يوليو ١٨٧٢م.

(٦) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨هـ- ٥ مايو ١٨٧١م.

أحذية للنساء، حتى لا يكتشفها رجال الجمارك[١]. كما تم أيضاً ضبط ١٤ صندوقا مملوءً بالبارود[٢]. كما ضبطت ثلاث لفات من البارود قادمة من مارسليا على ذمة الخواجة "مستجريك " في جمرك السويس[٣].

ولم تقف حيل المهربين في إخفاء البارود ومحاولة تهريبه عند هذا الحد. فقامت شركة "مويس" بمحاولة تهريب تسعة براميل مملوءة بالبارود، عبر الوابور البحري التابع لها المسمى "منفيس"، مدعية أن تلك البراميل بها مشروب بيرة، ولكن الحكومة نجحت في ضبطها عن طريق جساس الجمرك[٤]. كما نجحت الحكومة في ضبط أكبر عملية تهريب للبارود، في إحدى المراكب التابعة للخواجة "فرج الله الموصلي"، تقدر بنحو ١٧ قنطاراً من البارود[٥]. ولكثرة عمليات التهريب التي قادها الأجانب، والتي أرهقت أجهزة الحكومة ومصالحها. خاطبت الحكومة قناصل الدول الأجنبية المختلفة، بالتنبيه على رعاياهم بمنع تهريب البارود. وأن الحكومة سوف تقوم بمحاكمتهم وفرض الغرامات المالية اللازمة عليهم[٦].

ولم تقتصر عمليات تهريب البارود على الأجانب فقط. بل اشتغل بتلك العملية عربان "أولاد على"، الذين دأبوا على تهريب البارود من مراكز طنطا وأبو حمص وغيرهما[٧]. كما اشتغل بعض الأهالي أيضاً بعمليات تهريب البارود، فقامت الحكومة بضبط حوالي ١٠٠ رطل بارود لغم بحوزة شخص يدعى "إبراهيم علي" من مديرية أسيوط، والذي كان يقوم بدوره ببيعه إلى شخص آخر يدعى "سعد سعداوي" التابع لمديرية المنيا، والذي يقوم الأخير بدوره ببيعه إلى طائفة

(١) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ١٩٦، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٥هـ- ٢٧ إبريل ١٨٦٨م.
(٢) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٥، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ٢٦ يونيو ١٨٧٢م.
(٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٤/١/٣١، جواب بختم رئيس مجلس المحاسبة إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ١٠ ربيع ثان ١٢٩٠هـ- ٧ يونيو ١٨٧٣م، ص٥٢.
(٤) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٣٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ بتاريخ غرة ربيع ثان ١٢٩١هـ- ١٨ مايو ١٨٧٤م، ص١٠٤.
(٥) نفسه، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم عربي وتركي، سجل مسلسل رقم ل/٨/١٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية اسنا، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٠هـ- ٣ سبتمبر ١٨٧٣م، ص٢٢.
(٦) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ غرة ربيع ثان ١٢٩١هـ- ١٨ مايو ١٨٧٤م، ص١٠٤.
(٧) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى الدائرة البلدية بمصر، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٩٥هـ- ٢٢ إبريل ١٨٧٨م، ص٧.

الحجارين بالمنيا. كما نجحت الحكومة في ضبط الورش التي تقوم بتصنيع هذا البارود، وكافة ألاته وأدواته، وقامت بتقديم المهربين للمحاكمة[١].

كما نجحت الحكومة كذلك في ضبط البارود المهرب والذي يباع في محلات البقالة الخاصة بالخواجة "اسبرانوا"-Esperano-، والخواجة "بنابويه"-Banabweh- والخواجة "يني"-Yeni - بمديرية أسيوط. حيث عثرت الحكومة على ثلاثة براميل في أحدهما بارود، وعثرت في الثاني على صفيحتين خمر مملؤة بالبارود، وفي الثالث على برميلين من البارود[٢]. ويبدو أن مديرية أسيوط، كانت من المراكز المهمة التي تقوم ببيع البارود للجهات القبلية وخاصة إلى مديريات السودان.

ولم تقتصر جهود الحكومة في ضبط البارود المهرب إلى الأراضي المصرية فقط. بل تصدت كذلك لمحاولات تهريبه إلى الجهات السودانية. وكانت الحكومة قد اتخذت قرارا بمنع دخول البارود إلى الأراضي السودانية. فقامت بضبط ١٠٠ رطل من البارود بحوزة الخواجة "سالمون"-salmon - والخواجة "بليودي"-Bleody -، أثناء محاولة تهريبه إلى السودان[٣]. كما نجحت في ضبط حوالي ١٧ قنطاراً من البارود، كانت مهربة إلى السودان، مملوكة للخواجات إخوان سمعان من رعايا دولة اليونان[٤].

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بعمليات الكشف المبكر عن محاولات تهريب البارود للسودان والتصدي لها. فجاءت على سبيل المثال: إخبارية تحذر الحكومة من قيام بعض الأجانب باتباع بعض الحيل لتهريب البارود إلى جهة دارفور, فذكرت الإخبارية: أن الخواجة "جرنفيلد –Greenfield - من رعايا دولة المانيا، قد استأجر دهبية – نوع من السفن – إلى أسوان تحمل بارود مهرب، وأنه سوف يسلك بعض الطرق الصحراوية، لعدم المرور على محطات إسنا وأسوان، حتى لا يتم ضبطه. وأن المذكور قد خبأ أو أخفى البارود في زجاجات المشروبات، وفي علب صفيح مغلقة، بقصد وضع تلك الزجاجات والعلب في براميل بها مواد سائلة من زيوت طعام وغيرها بقصد عدم اكتشافها, ونجاح عملية تهريبها إلى

---

(١) نفسه، سجلات صادر الأقاليم، سجل مسلسل رقم ل/٢٧/٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ ٦ صفر ١٢٨٩هـ- ١٥ إبريل ١٨٧٢م، ص١٠٣.

(٢) نفسه، سجلات صادر المجالس، سجل مسلسل رقم ل/١/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس أسيوط، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨٢هـ- ١٦ يونيو ١٨٦٥م، ص٧.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٩٠هـ- ٣١ ديسمبر ١٨٧٣م، ص١٧٤.

(٤) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى المعية السنية، بتاريخ ١٢ ١٢ رجب ١٢٩٢هـ- ١٣ أغسطس ١٨٧٥م، ص١٨٦.

دارفور. ولم تقف الحكومة صامتة أو متكاسلة أمام تلك المعلومات. فصدرت الأوامر إلى مديريات جرجا وأسيوط وإسنا وقنا، بتعيين من يلزم من الغفر ورجال الأمن، لمراقبة الطرق الصحراوية، والوصول إلى تلك الدهبية وضبط البارود المهرب بحوزة الخواجة "جرنفيلد" الألماني[١].

ومن ناحية أخرى، ولمزيد من إجراءات ضبط البارود ومنع بيعه بجميع جهات الحكومة. أصدرت الحكومة في عام ١٢٩٤هـ- ١٨٧٧م، قراراً إلى كافة المحال التجارية التي بها بارود صيد وخلافه، بتسليم ذلك البارود إلى -الجبة خانة- مخازن الحكومة المصرية، والحصول على ثمنه، وذلك خلال مهلة تقدر بنحو ٣٠ يوماً من تاريخ النشر. وبعد انتهاء المدة المحددة، سوف تقوم الحكومة بالاستيلاء على البارود بكافة المحلات التجارية، وبدون ثمن، أو دفع تعويض لأصحابها، وذلك لانتهاء المدة المقررة لذلك، وتسليمه للجباخانات المسئولة وحدها عن بيعه وصرفه[٢].

وحددت الحكومة كيفية التعامل مع البارود المضبوط، من خلال عدة إجراءات، منها: أن يتم وزن البارود المضبوط بحضور مأمور من مصلحة الكهرجالات[٣]. ويرسل بعد وزنه من خلال كشوف موضح بها الكمية والنوع إلى مصلحة الجباخانات – الذخائر- لحفظة. كما تم تحديد سعر البارود المضبوط بواقع خمسة قروش للأقة الواحدة[٤]. كما عهدت الحكومة إلى مصلحة "الجبة خانات" بحفظ وبيع البارود سواء للأهالي أو الأجانب على حد سواء. وكانت الجبة خانات تقوم بصرف البارود بدون تحديد مقدار معين. فصدرت الأوامر بتحديد الكمية المقدرة للأجانب، بحيث لا تزيد عن ١٥ أقة في الشهر الواحد. وذلك للحفاظ على الأمن, والسلامة من عواقب هذا الصنف. وقد رفضت الحكومة على سبيل المثال: أن تصرف إلى الخواجة "باندى باخونداكي"-Bandi Bakhondaki - اليوناني،

(١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم (عربي وتركي), سجل مسلسل رقم ل/١٠/١٨/٣١، خطاب من النظارة إلى مديرية جرجا وأسيوط وقنا، بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٢٩١هـ- ٥ فبراير ١٨٧٥م، ص١٢.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٨/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٤هـ- ٢ مارس ١٨٧٧م، ص٤٤.

(٣) الوقائع المصرية، العدد رقم٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨هـ - ٥ مايو ١٨٧١م.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/١٠/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٤هـ- ٢٠ يونيو ١٨٦٧م، ص١٤٤.

المقررات السابقة له. وصرفت له ١٥ أقة بارود في الشهر وذلك بالثمن، وبعد أخذ الضمانات والاشتراطات اللازمة والواجبة عليه[١].

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة على تشجيع موظفيها على ضبط البارود المهرب، وذلك بصرف المكافآت المالية للضابطين والمخبرين عن البارود المهرب. وذلك لأسباب عديدة منها: أن يبذل رجال الحكومة قصارى جهدهم، لعلمهم بما يعود عليهم من فائدة ومكافآت , ويثق أرباب الوظائف الأخرى بالفائدة المالية، التي ستعود عليهم من ضبط هذا الصنف. وأيضاً لكي لا يلجأ هؤلاء الضباط والمخبرين وغيرهم من رجال الحكومة إلى محاولة الغش والخداع، والتواطؤ مع المهربين لتهريبه[٢].

وكانت الحكومة تقوم ببيع البارود المهرب و المضبوط للجبة خانات- مصلحة الذخائر- بواقع خمسة قروش للأقة الواحدة. وكانت تصرف للضابطين مكافأة تقدر بنحو ٨% من قيمة المبلغ المباع به البارود المضبوط. ورأت الحكومة أن تلك المكافأة ٨% قليلة، وذلك بسبب كثرة أعداد المخبرين. فأصدرت الحكومة قرارا بمنح الضابطين ٢٥% من قيمة سعر البارود المضبوط، وذلك لتحصل الفائدة المرجوة من رجال الحكومة في ضبط البارود ومنع عمليات التهريب، وذلك حفاظاً على الصالح العام للحكومة والأهالي على حد سواء[٣].

وهكذا قامت الحكومة بجهود ضخمة في مجال منع تهريب البارود، والتصدي إلى حيل المهربين، سواء من الأجانب وهم السواد الأعظم منهم، وكذلك العربان وغيرهم من الأهالي. كما حددت الحكومة كيفية التعامل مع البارود المهرب، من خلال عدة إجراءات واضحة المعالم، تنتهي بحفظه في الجبة خانات الحكومية التي تولت حفظه وبيعه. وشجعت الحكومة رجالها بالمكافآت المالية التي تحفزهم على ضبط البارود وعدم التواطؤ مع المهربين. فحمت بذلك الكهرجالات من تدهور إنتاجها، كما حمت البلاد من أخطار انتشاره بين أيدي الأجانب وغيرهم من أبناء البلاد.

---

(١) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى نظارة الخارجية، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٨٨هـ- ٢٦ يناير ١٨٧٢م، ص١١٢.

(٢) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٣٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ غرة ربيع ثان ١٢٩١هـ- ١٨ إبريل ١٨٧٤م، ص١٠٤.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٠/٨/١١، وثيقة رقم ٤٦ , صورة قرار صادر بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٨٤هـ- ٣١ مارس ١٨٦٨م، ص٥٠.

## الخاتمة

**خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها:**

-أبرزت الدراسة: أن حكومة محمد علي وما تلاها من حكومات، اهتمت ببناء الكهرجالات لتوفير حاجاتها من البارود بمختلف أنواعه، وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه. وقد بلغ عددها أحد عشر كهرجلة , انتشرت في مناطق عدة من البلاد، وخاصة في أقاليم الوجه القبلي. وقد قامت الحكومة ببنائها والاهتمام بصيانتها عن طريق أبناء البلاد. ووضعت الشروط والقواعد الأمنية والوقائية لسلامة مبانيها ومخازنها والعاملين بها.

-أوضحت الدراسة: أن الحكومة اهتمت بتوفير الأدوات اللازمة التي تدخل في صناعة البارود وأهمها الأخشاب مثل: أخشاب أشجار الصفصاف والتوت والحور. وحددت الأنواع و المواصفات اللازمة لتلك الأخشاب، كما حددت أسعار الشراء من الأهالي بالأسعار الجارية وبرضائهم. كما وفرت وسائل النقل اللازمة من مناطق قطعها عن طريق أهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال إلى الكهرجالات.

-أوضحت الدراسة: أن الكهرجالات اعتمدت في إنتاجها على الطاقة أو القوة الحيوانية. وحددت المواصفات والشروط الواجب توافرها في تلك الحيوانات، واشترت معظمها من أسواق الصعيد أو مديريات الوجه القبلي. فاعتمدت على الحمير والثيران في أشغال دواليب العمل اليومية، بينما استخدمت البغال والجمال في عمليات نقل البارود من الكهرجالات إلى محلات الاستخدام. وقد اهتمت الحكومة بتوفير الأعلاف اللازمة لتلك الحيوانات، وكذلك الرعاية البيطرية. ووفرت أموال شراء تلك الحيوانات وأعلافها من أرباح الكهرجالات.

-أكدت الدراسة: أن كهرجلة "طرة" لم تكن ورشة لإنتاج البارود فقط. بل كانت ورشة –مؤسسة- تعليمية استقبلت العديد من أبناء العرب من المغاربة وغيرهم، لتعليمهم فن صناعة نجارة البارود. مما يعكس مدى جودة و إتقان تلك الكهرجالات في إنتاج البارود، وتأثيرها علي المحيط المجاور لها.

-أوضحت الدراسة: أن الحكومة كانت قد منحت إدارة العديد من الكهرجالات إلى الملتزمين، مقابل سداد مال الالتزام. وقد عجز الكثير من الملتزمين عن سداد ما عليهم من أموال مما أدى إلى تراكم المتأخرات عليهم. فعمدت حكومة إسماعيل باشا عام ١٨٦٣م إلى إلغاء نظام الالتزام، ونقل إدارة كافة الكهرجالات إلى الحكومة. وقد نجحت الحكومة في إعادة ترتيب وتنظيم الكهرجالات بإعادة هيكلها الإداري، وتوفير الجهاز الإداري لها من أبناء البلاد في مختلف الوظائف

والتخصصات، مما أدى إلى نموها وزيادة إنتاجها، مما أدى إلى زيادة إيراداتها عن مصروفاتها.

-أوضحت الدراسة: أن الحكومة اهتمت بتجارة بارود الصيد، فحددت أنواعه وأسعاره وأسواقه, وكذلك المشتغلين بتجارته٠ واحتكرت الحكومة بيعه, مما أي إلي تدهور أحوال أبناء طائفة الغندافجية -بائعي البارود- وتراكم الديون والضرائب المفروضة عليهم. وذلك لخطورة استخدام هذا الصنف علي أمن وسلامة المجتمع.

-بينت الدراسة: أن بارود الصيد الذي استخدمه الصيادون الأجانب في صيد الطيور في قرى وحقول المزارعين. قد سبب خسائر كبيرة للفلاحين, منها: تلف مزروعا تهم وتعرضهم للإصابات، والاعتداء عليهم بالضرب من قبل بعض الصيادين الأجانب. ما دفع بالحكومة إلى منع صيد الطيور بالقرى والحقول وأجران الفلاحين، وذلك لحماية مزروعا تهم وأرواحهم من خطر الإزهاق.

-ابرزت الدراسة: أن الحكومة اهتمت بعملية ضبط وتنظيم ملح البارود- الأسود- الذي يباع في الصيدليات الحكومية والصيدليات – البرانية- المملوكة للأجانب. من خلال عدة إجراءات وضوابط تحفظ للبارود المحلي حق استخدامه في الأجزخانات الأجنبية، التي اعتمدت على الوارد منه من الخارج. فمنعت الحكومة دخول ملح البارود من الخارج، وتصدت للمخالفين للضوابط الحكومية من الأجانب وغيرهم. مما حفظ إنتاج الكهرجالات من التدهور أو الخسارة.

-اوضحت الدراسة: أن الحكومة بذلت جهوداً ضخمة للحفاظ على إنتاجها المحلي من البارود وذلك بمنع تهريب البارود من الخارج إلي داخل البلاد، والتصدي لحيل المهربين الأجانب الذين أرهقوا الحكومة في عمليات الضبط والمراقبة. كما حددت الحكومة كيفية التعامل مع البارود المضبوط من خلال عدة إجراءات واضحة المعالم ومعلنة تنتهي بحفظه في مخازنها. كما شجعت الحكومة رجالها بالمكافآت المالية، والتي تغنيهم عن التواطؤ مع المهربين فحمت بذلك الكهرجالات من تدهور إنتاجها، كما حمت البلاد من خطر انتشاره بين أيدي الأجانب وغيرهم من أبناء البلاد.

**-أثبتت الدراسة أخيراً**: أن حكومة محمد على وما تلاها من حكومات، قد اهتمت ببناء الكهرجالات، وذلك لإنتاج البارود اللازم لأغراضها العسكرية والاقتصادية وغيرها. وقد بلغت تلك الكهرجالات أحد عشر كهرجلة، منتشرة في مديريات مصر الوسطى ومديريات الوجه القبلي. وعملت الحكومة على توفير ما يلزم لها من الأدوات اللازمة للإنتاج من السوق المحلي، سواء أخشاب أو حيوانات. ومن ناحية أخرى، نجحت حكومة إسماعيل باشا في نقل إدارة كافة الكهرجالات من أيدي الملتزمين إلى الحكومة مباشرة، ونجحت في توفير الهيكل الإداري للمصلحة من أبناء البلاد، مما أدى إلى نمو إيراداتها، وحققت بذلك الاكتفاء الذاتي من إنتاج

البارود. ومن ناحية أخرى، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لحماية انتاجها المحلي، فسنت التشريعات وطبقت القوانين التي تكفل حماية إنتاجها من البارود. مما عاد بالفائدة على الحكومة والأهالي على حد سواء.

## المصادر والمراجع


**أولاً: الوثائق الغير منشورة:**

**وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية:**

**١-ديوان الداخلية:**

-سجلات صادر دواوين العموم رقم:
ل/٧/١/٣١، ١٢، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٤٦، ٥٣.

-سجلات صادر الأقاليم رقم:
ل/٢٧/٢/٣١.

-سجلات صادر المجالس رقم:
س/١/٤/٣١.

-سجلات صادر جهات دواوين المحروسة رقم:
ل/١/٥/٣١، ٢ ، ٣ ، ٧، ١٠، ١٢، ١٣.

-سجلات صادر الأقاليم القبلية رقم:
ل/٣١/ ١/٦, ٢.

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة رقم:
ل/٣١/ ٨/ ١، ٥.

-سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم رقم:
ل/٣١/ ١٢/ ١٠ .

-سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين رقم:
ل/ ٣١/ ١٣/ ١٢.

-سجلات قيد الأوامر الكريمة للنظارة رقم:
ل/٢٤/٣١/ ٤، ١٠ ، ١٤.

-سجلات وارد المجالس رقم:
ل/٣١/٣١/ ١، ١١، ١٢ ، ١٣ ، ٢٥ .

**٢- ديوان جلالة الملك:**

-سجلات صادر تلغرافات رقم:
س/٢/٨/٥.

-سجلات أوامر سنية صادرة رقم:
س/٥/ ٢٠/ ١، ٢، ١١ .

**٣- ديوان خديوي (تركي):**
سجلات رقم : ٧٥٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٨٤، ٧٨٥ ، ٧٩٢، ٧٩٧ .

**٤- دفاتر معية سنية:**
دفتر رقم: ٤١, ٤٧، ٥٤، ٥٧ .

**٥- ديوان مجلس خصوصي:**
-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات رقم:
س/١/١١/ ٦، ١٢ ، ١٣، ١٤ ، ١٥ ، ١٨، ١٩.
-سجلات صادر الدواوين رقم:
س/٢/١١/ ٧، ٨ ، ٩، ١٦ ، ١٧.
-سجلات القرارات واللوائح الصادرة رقم:
س/١١/ ٨/ ٨ , ١٠، ١٢ ، ١٤ .

**٦-ديوان معية سنية:**
-سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/١/١٠، ٢١، ٢٢، ٢٦ ، ٢٨، ٢٩، ٤٢.
-سجلات صادر الدواوين والجفالك رقم:
-س/١/٢/١٧.
-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٣/٢٣ , ٢٥.
-سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره رقم: س/١/٧/٣.
-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٨/٢٤.
-سجلات صادر الإفادات إلى الأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/١٠/٢, ٦, ٠١٥
-سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٢١/٢٣.
-سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات رقم:
س/١/٣٣/٧.
-سجلات صادر الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٥٥/٢٣ , ٢٥ .

**٧- محافظ أبحاث:**
-محفظة رقم : ٤٧ , ملف رقم ٧ سكة حديد.
-محفظة رقم: ١٢٥ ، ملف رقم ١١ كهرجالات.
**٨-محافظ مجلس ملكية:**
-محفظة رقم : ١، ٢، ٤ .
**٩- محافظ وقائع مصرية:**
-محفظة رقم : ٢ , ملف بارود خانة.
-محفظة رقم : ٥ , ملف جمارك.
**ثانيا: الدوريات:**
-الوقائع المصرية.